مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والادارة، م37 ع 2، ص ص: 91–122 (1444هـ/2023م)
DOI: 10.4197 / Econ.37-2.1

تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 – 2020)

علاء صبحي الرزية

قسم المصارف الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

مصطفى صالح عمرية

طالب ماجستير، إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

المستخلص: هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 – 2020) ، ولغرض تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إجراء اختبار اأنحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS)وانحدار بطريقة اللحظات العامة (GMM) بالطريقة العامة، حيث تم جمع البيانات عن طريق البيانات المالية والتقارير السنوية للبيانات التي تصدرها البنوك بشكل سنوي في الفترة ما بين 2010 – 2020، واظهرت نتائج الدراسة: أنه يوجد أثر معنوي سلبي للشمول المالي من خلال عدد الحسابات المصرفية وأجمالي الودائع ونسبة التضخم على النمو الاقتصادي، كما تبين وجود إثر معنوي سلبي لمتغير التسهيلات المصرفية على نسبة الفقر، وبناء على نتائج الدراسة ظهرت مجموعة من التوصيات من اهمها: يجب على سلطة النقد الفلسطينية القيام بتنظيم عمل البنوك ومنع توافر فرص حدوث احتكار من خلال تنظيم عمل الهيكل المصرفي الفلسطيني ومراقبة عمل البنوك الكبيرة خاصة، ومراقبة الحسابات المصرفية قدر الإمكان، ضرورة ان تركز البنوك في حملاتها التسويقية على الفئات المحرومة مثل الشباب والمرأة وتقديم لها خدمات مصرفية متنوعة، وان تعمل على تزويد الافراد ذوي المشاريع متناهية الصغر والأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول ومنتجات مالية مناسبة وفي الوقت المناسب وبتكاليف أقل.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، النمو الاقتصادي، الفقر، الاستقرار المالي، اختبار اللحظات المعممة GMM .

المقدمة:

اصبح الشمول المالي واحداً من اهم الاعمال التي اختصت بها السياسات العالمية من بدايات القرن الحالي، حيث ترى العديد من الدول ان الشمول المالي هو محاولة جديدة قديمة لعمل نمو اقتصادي أكثر عدلاً وقوة (Collard , 2010) ،وتتفق هذه الفكرة مع رؤية الامم المتحدة والتي حددت الشمول المالي واحد من اهم اهداف الألفية الإنمائية والتي تهدف الى تحسين الرفاهية، وتحقيق تنمية مستدامة طويلة المدى على الصعيد البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي، وتحقيق العدل، والمساواة على المدى البعيد (Ratnawati, 2020) ، كما ان الاعتراف بأهمية الشمول المالي في بعض الدول يتسع بشكل واضح، بل ان بعض الدول تعتبر الشمول المالي اولوية قصوى لبناء اقتصاد مالي قوي ذو ببنية تحتية مالية مميزة ستسهم وتسهل النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة جداً (Pearce , 2011)

هذا ونستطيع تعريف الشمول المالي على انه تقديم الخدمة المالية من خلال اليات معينة الى افراد المجتمع جميعهاً، وخصوصاً الطبقات الدنيا التي لا يصل اليها الشمول المالي مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي كبير، والتقليل من مستويات الفقر، ورفع الاستقرار المالي (Serafeim & Eccles, 2013) ،حيث يساهم الشمول المالي في تحقيق تأثيرات إيجابية وسلبية من أهمها: الانتقال بين ادوات السياسات النقدية الثلاث (عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، وسعر الفائدة)، وزيادة الودائع بشكل كبير، وتنويع أصول البنوك المختلفة ، وتقليل المخاطر المتوقعة قدر الإمكان ، والزيادة الكبيرة في عدد المدخرين الصغار، وخلق استقرار مالي شامل (Khan H. R., 2011)،أما التأثيرات السلبية فتشمل مخاطرة السمعة للبنوك للقروض المتعثرة، وعدم وجود مرونة فضفاضة في القوانين واللوائح التنظيمية للبنوك، وانخفاض معايير القروض مما يصعب حصول الجميع عليه (Ratnawati, 2020)

اما فلسطينياً تم عقد اتفاق أوسلو عام 1993، وفي العام التالي تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية وعقد اتفاق باريس الاقتصادي بنفس العام وهو 1994، ولغايات الإشراف على النظام المصرفي وتنظيمه تتطلب هذا انشاء ما يعرف بسلطة النقد الفلسطينية لرقابة على الهيكل المصرفي والمالي الممثل بالبنوك، ومؤسسات الإقراض الصغير، ومحال الصرافة. وعلى الرغم من الجهد الكبير المبذول من الحكومة وأصحاب المصلحة لزيادة الشمول المالي في فلسطين، الا ان مستويات الشمول المالي في فلسطين لاتزال منخفضة، حيث قدر معهد ماس الشمول المالي الفلسطيني بمقدار 36.4% من عدد السكان في عام 2016 أي اقل من مليون حساب مصرفي مشمول مالياً، لذا فان الغالبية العظمى من تعداد دولة فلسطين والبالغ 4.3 مليون مواطن لايزالون غير مشمولين مالياً. (مرار، 2016)

ويعمل الاقتصاد الوطني الفلسطيني في ظل ازمة خانقة مفروضة من قبل الكيان الصهيوني، الذي يشكل عقبة تحول دون عملية التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ـ من خلال فرض قيوده على الحركة الشخصية للأفراد، وعلى الموارد المتاحة مثل: الأرض، والمياه، ورأس المال المحلي والأجنبي والذي يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. إضافة الى معدلات الفقر والبطالة المرتفعة، حيث في إحصائية في الربع الثالث من العام 2021 بلغ معدل البطالة في فلسطين (26.6%)، بينما بلغ معدل الفقر (30٪) أي قرابة 1.4 مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر بحسب احصائيات، إضافة الى هذا شهد عام 2021 تحسناً ملحوظاً في الشمول المالي حيث بلغ عدد المستخدمين للحسابات البنكية قرابة (43.1%) من عدد السكان، وحوالي (32%) يستخدمون منتجات الائتمان، ويعود سبب هذا الى ضعف الوعي المالي، وارتفاع تكاليف الخدمة المالية المقدمة، ومشاركة عدد محدود من النساء في عملية طلب الائتمان، لذا بات لزاماً تحسين وزيادة الشمول المالي لرفع من مستوى

النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وخلق استقرار مالي طول المدى، من خلال توجيه الشمول المالي الخاص للبنوك الى اكبر قدر ممكن من الافراد (البنك الدولي، 2021)

وتلعب البنوك دوراً حيوياً وحساساً داخل الاقتصاد الوطني من خلال التسهيلات الكبيرة التي تقدمها، والإسهام في دفع العجلة التنموية للأقتصاد، ودعم المشروعات والصغيرة والمتوسطة(MSMEs) وعدم الاعتماد على التمويل الذاتي أو المصادر غير الرسمية لتلبية متطلباتهم ، هذا ويبلغ عدد البنوك (التقليدية والإسلامية) العاملة في فلسطين (14) بنكاً بين بنوك وافدة وهي وعددها (7) بنوك وهي :(البنك العربي ،بنك القاهرة عمان ،البنك العقاري المصري العربي ، بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، بنك الأردن ،بنك الأهلي الأردني ،بنك التجاري الأردني) وبنوك محلية ويبلغ عددها (8) بنوك وهي (بنك فلسطين، البنك الإسلامي العربي، البنك الوطني، بنك الاستثمار الفلسطيني ، مصرف الصفا، بنك القدس، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الوطني الإسلامي في قطاع غزة وهو غير معترف به من سلطة النقد الفلسطينية) ومع انتشار فروعها في شتى بقاع الوطن استطاعت جمع كم عالي من الودائع، حيث بلغ اجمالي الودائع في البنوك الفلسطينية في نهاية 2020 حوالي 16.2 مليار دولار امريكي، بينما بلغ حجم التسهيلات المصرفية 11.3 مليار دولار امريكي موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص الذي يستحوذ على حصة الاسد من حجم التسهيلات المصرفية (سلطة النقد الفلسطينية، 2021)

وتنبع اهمية هذه الدراسة في كونها تدرس متغيرات في منطقة جغرافية لم تدرس من قبل على الرغم من اهمية هذه المتغيرات والتي تمت دراستها في عدة دول اسيوية كما اشارات دراسة (Ratnawati, 2020) ودول افريقية واسيوية كما في دراسة (Girón, Kazemikhasragh, & Cicchiello, 2021). أما عربياً فقد درست دراسة (محمود، 2020) بعض هذه المتغيرات على دولة مصر كما في وايضاً درست على دولة الجزائر كما في دراسة (دردور و حركات ، 2020) بينما هذه المتغيرات لم يتم دراستها في المنطقة الجغرافية دولة فلسطين بالرغم من وجود دراسات تتحدث عن الاشتمال المالي مثل دراسة (حمدان و أبو دية، 2018) الا انها لم تستخدم المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، علماً أن هذه المنطقة الجغرافية لها من الخصائص والمميزات ما يميزها عن الدول المحيطة مثل: الاردن، ولبنان، وسوريا. بما تختلف به عنهم في كونها لاتملك عملة وطنية ولكنها تتعامل بخمس عملات وهي الجنيه المصري (غير معمول به حاليا)، والشيكل الإسرائيلي، والدينار الأردني، والدولار الأمريكي، واليورو الأوروبي عند إطلاقه (الأناضول، 2017). وتنبع اهمية هذه الدراسة في كونها تعبر اساس لما تقوم به سلطة النقد حديثاً من تدعيم سياسات لتحفيز الشمول المالي وتحفيز القطاعات لارتباط بقطاع مصرفي وهو ما يجعل دراستنا حديث الساعة بالنسبة صانع القرار الفلسطيني، وترجع اهمية هذه الدراسة انها تدرس في فترة زمنية وضع غير مستقر من حيث حجز اموال المقاصة (عرب ٤٨، 2021) وقلة الدعم من الدول المانحة خصوصاً في عهد الرئيس الامريكي دونالد ترامب.

مشكلة الدراسة:

بينت العديد من التقارير الدولية أن حوالي 50% من سكان العالم البالغين لا يتعاملون مع البنوك، لذا اصبح موضوع الشمول المالي من الأجندات المهمة لدى صانعي السياسات في الدول (البنك المركزي الأردني، 2015)، كونه يقلل عدد الواقعين داخل خط الفقر حيث ان نسبة الفقر في فلسطين وصلت إلى 32% نهاية عام 2020 ،مما أدى الى زيادة الاقبال على القروض لتحسين الاوضاع المعيشية ولكنها قروض استهلاكية سلبية لا تحسن من النمو الاقتصادي، واليوم يشكل القطاع المصرفي أداة أساسية لاستمرار النمو الاقتصادي، والذي مع جائحة كورونا تراجع الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً حاداً يصل إلى 12% خلال عام

2020 .ولدفع عجلة النمو الاقتصادي فقد نما إجمالي التسهيلات المباشرة حتى نهاية العام الماضي 2020 بنسبة 12%، وبلغت 11.3 مليار دولار، مقارنة مع 10.1 مليارات دولار خلال العام 2019 بحسب (سلطة النقد الفلسطينية، 2021) وتشير البيانات الى ان نصيب الفرد من الناتج الاجمالي في فلسطين بالأسعار الجارية بلغ 3378.3 دولار أمريكي في عام 2019 لينحدر بفعل جائحة كورنا ويصل الى 2913.9 بحسب (الجهاز المركزي للأحصاء، 2021) مما أدى الى تفعيل أدوات تعزيز الاستقرار المالي، عبر تحفيز سلطة النقد للبنوك ومنحها امتيازات لتقديم تسهيلات لقطاعات اقتصادية هامة وحيوية لاسيما القطاعات الإنتاجية والصناعية والصحية، فان الحقائق والارقام السابقة تشير الى الدور الكبير والمحوري الذي تلعبه البنوك داخل الاقتصاد الوطني في تحقيق الشمول المالي وعليه يمكننا صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي :

ما تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 – 2020)؟

أسئلة الدراسة:

يتفرع من سؤال الدراسة الرئيس مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي ونسب الفقر والاستقرار المالي في فلسطين؟
- ما هو الدور الذي تلعبه البنوك الوافدة والمحلية في زيادة الشمول المالي في فلسطين؟
- هل يختلف الشمول المالي لدى البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية؟
- ما هي نسبة الشمول المالي في فلسطين؟

أهداف الدراسة:

بهذا الصدد وبناء عليها ستصاغ اهداف الدراسة والمتمثلة في:

1. معرفة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي نسب الفقر الاستقرار المالي في فلسطين.
2. التعرف على الدور الذي تلعبه البنوك الوافدة والمحلية في زيادة الشمول المالي في فلسطين.
3. ابراز الاختلاف في الشمول المالي لدى البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.
4. التعرف على نسبة الشمول المالي بالنسبة لإحصائيات البنوك العاملة في فلسطين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث وحداثته مع التوجه الكبير للسلطة النقد الفلسطينية حذو الاقتصاد العالمي في تعزيز الشمول المالي من خلال بناء استراتيجية وطنية شاملة ، وتكمن اهميتها في كونها تدرس موضوع هام وهو تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي الذي يعتبر مؤشر هام على قوة الاقتصاد الوطني وتأثيره على الاستقرار المالي، بالإضافة الى بيان اهمية الشمول المالي على الفقر والفقراء وهل ساهم في تحسين مستوى معيشتهم من عدمه، حيث انه لم ينل نصيبه من الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية الفلسطينية في مواضيع النمو الاقتصادي. كما تكمن أهمية الدراسة في انها قادرة على تقدير حجم الشمول المالي في فلسطين، واستخراج النتائج والتوصيات التي ستخرج بها الدراسة والتي يهتم بها صانعي القرار في النظام المالي الفلسطيني التي من شأنها ان تساعدهم في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تعمل على رفع الوعي والقدرات المالية للمجتمع الفلسطيني، كما تساعدهم في تطوير المنتجات المالية بما يتناسب مع احتياجات المستهلك، حيث أن تطوير المنتجات المالية والاهتمام بجودتها يعمل على زيادة القدرة التنافسية للبنوك، كما تلفت هذه الدراسة انظار

الباحثين الى الاهتمام بدراسة الشمول المالي واثاره في تعزيز النمو الاقتصادي في فلسطين، وكيفية اقتراح سياسات تساهم في دعمه وانتشاره.

فرضية الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية الى اختبار الفرضية التالية من اهمها:

هناك أثر ايجابي تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين وقسم الفرضية الاساسية الى عدة فرضيات فرعية، على النحو التالي:

- يوجد أثر ايجابي لأبعاد الشمول المالي وهي (عدد المواطنين الذين يملكون حساب مصرفي، عدد الفروع ومكاتب البنك وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين واجمالي الودائع واجمالي التسهيلات الائتمانية والتضخم) وبين النمو الاقتصادي.
- يوجد أثر ايجابي لأبعاد الشمول المالي وهي (عدد المواطنين الذين يملكون حساب مصرفي، عدد الفروع ومكاتب البنك وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين واجمالي الودائع واجمالي التسهيلات الائتمانية والتضخم) وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- يوجد أثر ايجابي لأبعاد الشمول المالي وهي (عدد المواطنين الذين يملكون حساب مصرفي، عدد الفروع ومكاتب البنك وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين واجمالي الودائع واجمالي التسهيلات الائتمانية والتضخم) وبين التخفيف من حدة الفقر.
- يوجد أثر ايجابي لأبعاد الشمول المالي وهي (عدد المواطنين الذين يملكون حساب مصرفي، عدد الفروع ومكاتب البنك وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين واجمالي الودائع واجمالي التسهيلات الائتمانية والتضخم) وبين الاستقرار المالي.

نموذج الدراسة:

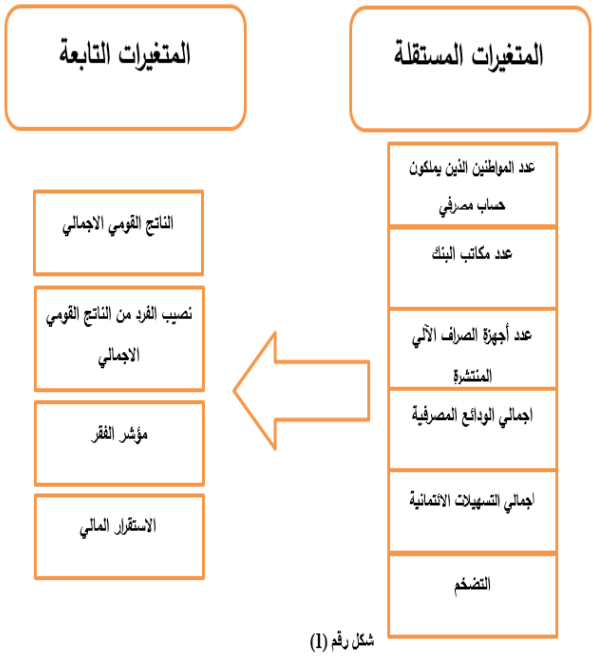

شكل رقم (1)

نموذج الدراسة

*من تصميم الباحثين استنادا على دراسة (Ratnawati, 2020)

الإطار النظري والدراسات السابقة :

مقدمة حول الشمول المالي :

يعتبر الشمول المالي هدفاً للعديد من البلدان التي تعد من ذوي الدخل المحدود والمنخفض لتحقيق رؤيتها في النمو الاقتصادي المستدام في المدى القريب والبعيد، ولكن يصعب تحقيق رؤية هذه الدول في توسيع الشمول المالي بسبب ان العديد من سكانها والشركات العاملة بها يتعذر عليهم الوصول الى الخدمات المالية الرسمية؛ بسبب: قلة اعداد الصراف ألي (ATMs) المنتشرة في الدولة وصعوبة الوصول اليها، وارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية من تسهيلات مصرفية والتي تشمل قروض صغيرة ومتوسطة وحسابات الجاري مدين، أضافةً الى القيود المفروضة على اشخاص بعينهم من امثال الذين لا يمتلكون ضمانات لتسديد القروض،

وقيود أخرى تفرض على الأصول القابلة لتخصيص مثل: النقد السائل او أصول سريعة السيولة، والأوراق التجارية والمالية وموجودات السلع والديون على الشركات، بالإضافة الى قلة المعلومات الائتمانية للعملاء، وضعف الوعي المصرفي لديهم مما يثير الريبة والشك لدى البنوك فتحجم عن عملية الاقراض، ولهذا يتوجب على هذه الدول العمل على دعم قطاعات الاقتصاد المختلفة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معقولة (Hannig & Jansen, 2010).

تعريف الشمول المالي :

وفي تعريف الشمول المالي يذكر خان (Khan H. R., 2011)تعريفان للشمول المالي حيث يراه على انه هو الذي يهدف الى جذب أكبر قدر ممكن من السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك الى النظام المالي، من خلال تسهيل وصولهم الى الخدمات المصرفية المتنوعة مثل: الادخار، والمدفوعات، والتحويلات المالية، والتحويلات على الائتمان للتجارة الخارجية، والتأمين. أما التعريف الاخر فيرى ان الشمول المالي هو تمكين الطبقات الدنيا من الوصول الى الخدمة المالية بسهولة وسرعة وبجودة عالية، والاهم من هذا ان تكون بتكلفة معقولة، مما يؤمن الوصول الى حساب مصرفي يدعمه البنك على الودائع [1] مما يمكن غالبية المواطنين من الحصول على ائتمان مصرفي ميسر وسهل ونظام مدفوعات امن ومريح، ولهذا يعد الشمول المالي الوسيلة الأكثر شيوعًا للوصول إلى الائتمان من مؤسسة مالية رسمية سواء اكانت بنك او مؤسسة اقراض.

ولكن يرى كلا من (Demirguc-Kunt & Klapper, 2012) ان هذا المفهوم له أبعاد أكثر من الودائع والقروض، حيث انه ومع التطور التكنولوجي المتسارع تكون هناك أيضًا بدائل للحسابات الرسمية مثل، تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة او تمكين الصراف ألي من الإيداع مع السحب او تسجيل حساب مصرفي من قبل العميل نفسه على الانترنت، حيث ان هذه الخدمات تقدم بجانب الخدمة المالية الرئيسية. كما ويمكن تعريف الشمول المالي على أنه الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها للجميع، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفًا لذلك فأن (Fouejieu et al 2020) , يرون ان الشمول المالي يعني عدم وجود حواجز (سعرية أو غير سعرية) أمام الخدمات المالية أي أنه عبارة عن إنشاء وتعزيز وتنظيم بيئة مالية آمنة ويمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة للمجتمع بأسره.

تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي :

ولكي يتم تحقيق نمو مستدام يجب على الدولة توفير الاهتمام والدعم للقطاع المالي، حيث انها ستجني الكثير من الفوائد التي ستدعم الاقتصاد بحسب (Levine et al, 2005) والتي من أهمها: تقليل المخاطر بدرجة كبيرة على البنوك من خلال منح تسهيلات كبيرة من البنك المركزي، وتعبئة المدخرات العامة فيها نتيجة ثقة المواطن بالدولة، إضافة الى تقليل التكاليف على المعاملات والمعلومات المالية والمصرفية والائتمانية، والعمل على توزيع التخصص بين البنوك في توزيع القروض، واخيراً تزويد المقترضين بأدوات مالية ذات جودة عالية وتمتاز بتقليل المخاطر قدر الإمكان ؛مما سيدفع تسريع عجلة النمو الاقتصادي بشكل كبير (Fabya, 2011). هذا ويمكن أن يقلل الشمول المالي من معايير القروض لأن المؤسسات المالية تحاول الوصول إلى المجتمع الأدنى من خلال خفض شروط القرض، ولكن يمكن أن يزيد أيضًا من مخاطر التي قد تضر سمعة البنك، حيث تخفض العديد من الدول مستوى إنشاء المؤسسات المالية للمناطق الريفية بسبب تخوفها من عدم قدرة مواطنين من المناطق الريفية على الإيفاء بقروضهم، مما يسبب خسائر فادحة للبنوك ومشاكل لها مع مودعيها وبالتالي انحدار سمعة البنك، وهذا ليس من مصلحة الدولة ان تزيد

[1] تجدر الإشارة هنا الى ان الباحث يقصد بحساب مصرفي مدعوم على الودائع : هو ان البنك يقدم فائد مالية تتراوح بين 3-5% على الودائع التي توضع به وعادة ما تكون هناك حسابات خاصة مثل الحسابات الادخارية او الودائع للأجل بفائدة ثابتة.

عدد الفقراء زيادة الديون على قروضهم، وعدد التزاماتها المالية نتيجة تدخلها لسداد أموال البنوك لذا تلجأ بعض الدول لمنع انشاء فروع بنكية في المناطق الريفية (Ratnawati, 2020).

الشمول المالي والتأثير على الفقر:

يعد الشمول المالي محرك حيوي وهام للنمو الاقتصادي، حيث انه يسهم في زيادة فرصة الأفراد في الحصول على الخدمة المالية والمصرفية بسهولة، مما يسهم في ايجاد اثر إيجابي فعال على تحسين النمو الاقتصادي، بسبب أهمية العمل التجاري الصغير، حيث ان للشمول المالي له اثر غير مباشر على مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والفقر والدخل، حيث يسهم الشمول المالي والمتمثل في تقديم خدمات مالية سهلة، بسعر معقول وبجودة جيدة للفقراء مما يساعدهم على الاقبال على هذه الخدمات أملا في تحسن مستواهم المعيشي، هذا ولا تزال تجربة محمد يونس عند تأسيس بنك جرامين[2] في بنغلادش تبرهن على تأثير الشمول المالي في التخفيف من حدة الفقر، حين قام بتقديم مجموعة من القروض البسيطة للفقراء في المناطق الريفية، مما زاد من الدخل والانتاج ورفع المستوى المعيشي، وتخلص من احتكار التجار للفقراء، وسعى لتوفير خدمات الودائع ومنتجات تأمين ساهمت في حفاظ الافراد على أموالهم وحفظها على شكل مدخرات ساعد بها السوق المالي على ضخها مجدداً في مشاريع استثمارية جديدة طويلة الاجل، لتستمر العجلة في الدوران والهدف الرئيسي لها هو زيادة دخل الفقراء والطبقات المهمشة في المجتمع (Dinabandhu , 2018).

ان فكرة بنك جرامين قائمة بدرجة كبيرة على توفير رأس المال للفقراء فقط وتميزيهم عن طريق مجموعة من الاعتبارات الهامة وهي (عدم امتلاك ماء نقي، عدم توافر اسرة نوم كافية لدى الاسرة، دخل اقل من 25 الف تكا ،صعوبة الحصول على ثلاث وجبات في اليوم... وغيرها) ومن توافرت به هذه الخصائص ،يعطى قرض بدون تقديم أي ضمانات مالية لمساعدتهم في مشاريعهم الخاصة الجالبة للدخل، من خلال مبدأ الضمان الاجتماعي من قيام 5 اشخاص بضمان بعضهم البعض او من خلال مراكز مكونة من 6-8 مجموعات كل مجموعة مكونة من 5 افراد (أمياي، 2007) ، حيث ان الهدف من هذه التجربة هي القضاء على استغلال التجار والمقرضين على حد سواء وتمكين عمل الرجال والنساء والقضاء على الفقر والبطالة من خلال تمكين الاعمال الريادية، اما أنواع القروض المستعملة في بنك غرامين فهي (الشايب، 2010):

1. القرض العام : لغرض الاستخدام الفردي وهو 10 الاف تكا اي ما يعادل (116.5) دولار امريكي.
2. القرض الموسمي: وهو لدعم الزراعة وهو على نوعين اما فردي أي وقيمته 3 الاف تكا(34.9) دولار امريكي، وترد خلال 6 شهور واما جماعي 10 الاف تكا(116.5) دولار امريكي للمجموعة الخماسية و 136 الف تكا(1584.8) دولار امريكي للمركز المكون من 6 مجموعات.
3. القرض الاسري: ويقدم فقط للنساء ويسدد من خلال قسط اسبوعي على مدار سنة واحدة، والحد الاقصى له هو 30 الف تكا(350) دولار امريكي، ولكنه في الغالب يكون بين 10 -15 الف تكا (116.5-175) دولار امريكي مع شرط كون المرأة قد سبق لها الاقتراض من قبل.

ومع نجاح تجربة بنك جرامين في حدوث شمول مالي حقيقي أدى هذا الى بيان اهمية الادخار الناتج عن العمل، حيث يسهم في مساعدة الأسر في التغلب على الازمات والصدمات المالية، لذا تعمد هذه الاسر على الاستهلاك السلس والمحسوب بشكل منظم، من خلال مراكمة الأصول

[2] مصرف غرامين: هو بنك يعنى بتقديم قروض متناهية الصغر للفقراء دون وجود ضمانات او شروط مالية اسسه محمد يونس في دولة بنغلادش.

من خلال التوسع في شراء الأصول الثابتة التي ترتفع قيمتها مع الزمن مثل: الذهب، والعقارات، والأراضي، وغيرها، والاستثمار في الصحة والتعليم , Brune et al) (2011،لهذ فأن الحصول على خدمات مالية رسمية يساعد بشكل كبير في اخراج الفقراء من خط الفقر ودوائره من خلال نشر ثقافة الادخار ومساعدتهم من خلال انشاء اليات دفع فعالة لاستخدام الخدمة المالية ذات تكاليف منخفضة (Dixit & Ghosh, 2013).

قبل عدة سنوات وبالتحديد في عام 2009 تأسس ما يعرف اليوم بالتحالف العالمي من اجل الشمول المالي (AFI)، كان هدف صانعي سياسات 60 دولة نامية هو: الاستثمار الكثيف في الخدمات المالية وتقديمها لملايين الفقراء ، الامر الذي دعى قادة الدول العشرين الى تبني فكرة الشمول المالي ودفعها بأجندة جديدة وتطبيقها بعد سنة من انشاءها وبالتحديد في عام 2010 ، ومن هنا بدء البنك الدولي في العام التالي بتحليل الطلب العالمي على الخدمات المالية، وهو ما تناولته العديد من الدراسات اللاحقة وتأثيره على القضايا الحساسة مثل الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل (Mushtaq & Bruneau, 2019) (Ndlovu & Toerien, 2020)والعديد من معاهد التنمية (مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، بنك التنمية الآسيوي (ADB)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي ساهمت بتمويل ابحاث حول الشمول المالي لفهم كيفية التعامل مع السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك ودحثهم على التعامل معها في المستقبل (Ndlovu & Toerien, 2020).

لهذا فأن الشمول المالي يعزز من عملية التنمية الاقتصادية، حيث انه أداة أساسية ومهمة جداً لتعامل مع التحديات الاجتماعية المفروضة على الدول مثل: الفقر وعدم المساواة وغيرها (Klapper et al, 2016) حيث اننا وفي العام 2020 ليزال هناك اكثر من 1.7 مليار شخص حول العالم لا يتعامل مع البنوك (Ndlovu & Toerien, 2020) أي ان حوالي 22.1% من سكان العالم انهم يفتقرون لميزة الوصول الى خدمات مصرفية ومالية رسمية مميزة ، هذا أمر مقلق حيث يمكن القول إن الشمول المالي قادر على تقليل الفقر في عدم المساواة من خلال قنوات متعددة (على سبيل المثال ، منح الوصول إلى خدمات الادخار والائتمان ؛ تسهيل الاستثمارات الشخصية في التعليم والصحة (Klapper et al , 2016) (Fouejieu et al, 2020)

تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي:

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين تعزيزًا سريعًا للاندماج المالي من خلال توفير منتجات وخدمات مالية سهلة ومستدامة بتكلفة معقولة للفقراء والمهمشين، من خلال اتباع الاتجاهات المالية العالمية نحو تطبيق الشمول المالي حيث تختلف الرؤى والآراء التي تبحث في مجال الشمول المالي وأليات تطبيقه، هذا ويعتبر صناع السياسات المالية العالمية الاستقرار المالي أولوية ملحة لضمان النمو الاقتصادي (Tissot & Gadanecz, 2017)، حيث ان هذه السياسات الاحترازية عادت للظهور لتقليل المخاطر وتحقيق الاستقرار من خلال التوازن في تحقيق السياسات بين الشمول المالي والاستقرار المالي (Gould & Melecky, 2017)، هذا ويؤدي استخدام السياسات الاحترازية الى خفض الائتمان لتحقيق استقرار مالي، ويعود السبب في هذا غالباً الى توفير استقرار في خدمات الوساطة المالية للاقتصاد (Bank of England, 2009)، حيث ان الزيادة السريعة في الشمول المالي من خلال توسع الائتمان يعرض الاستقرار المالي للخطر وأكبر دليل على هذا الازمة المالية العالمية، والتي كان للرهن العقاري السبب الأكبر بها بسبب الافراط في الاقتراض للغير المؤهلين بالحصول عليه، وبالتالي المزيد من الشمول المالي يؤدي إلى استقرار مالي أقل اذن يبقى السؤال كيف نقوم بتوسيع الشمول المالي مع خلق استقرار مالي داخل الاقتصاد؟

التأثير الأيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي :

يجيب (Khan H. R., 2011) على هذا السؤال من خلال اقتراح عدة أسباب يرى من خلالها تأثير إيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي من خلال: زيادة مبلغ الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن ينوع أصول البنك ويقلل الحجم النسبي للقرض لأي مقترض واحد في المحفظة الإجمالية، مما يؤدي بدلاً من ذلك إلى تحقيق الاستقرار المالي عن طريق تقليل القروض المتعثرة واحتمال التخلف عن السداد. (Chen et al, 2018) ثانيًا: يزيد الشمول المالي من عدد صغار المودعين مما يزيد من قاعدة الودائع وحجمها مما يعمل على زيادة استقرار البنك في المدى الطويل وبشكل مستمر (Neaime & Gaysse, 2018؛ Dienillah & Anggraeni, 2018). ثالثًا: يميل الشمول المالي الأكبر إلى مزيد من الاستقرار المالي من خلال تحقيق انتقال الأفضل في ادوات السياسة النقدية[3] (Huong, 2018) (Yoshino & Morgan, 2018)

التأثير السلبي للشمول المالي على الاستقرار المالي :

هذا ويرى (Khan H. R., 2011) ثلاث طرق يمكن للشمول المالي من خلالها ان يؤثر سلباً على الاستقرار المالي، فهو ينصح المصارف ومؤسسات الإقراض بالابتعاد عنها او الحرص عند اتباعها وهي أولاً : أن المشاركة الواسعة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض في النظام المالي الرسمي تؤدي إلى زيادة تكلفة المعاملات والمعلومات مما يزيد من عدم الكفاءة في النظام المالي لذا يجب على المصارف تنظيم تكاليف المعلومات والمعاملات بحسب مستوى الدخل الشخصي للعميل لضمان شرائح اكبر من العملاء والحفاظ على البنك من مخاطر عدم الكفاءة (Jose & Garcia, 2016). أما السلبية الثانية فهي يمكن للمصرف وهي مخاطر السمعة والتي تنشأ من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لوظائف مختلفة مثل تقييم الائتمان من أجل الوصول إلى المقترضين الصغار والمتوسطين مما يسبب مخاطر عدد السداد مما يؤدي الى المخاطرة بسمعة البنك، وثالثًا: المشاركة الواسعة للتمويل المتناهي الصغر (MFIs) يزيد القاعدة الائتمانية ولكنها ستخلق صعوبات في تقييم الائتمان واسترداده، ويمكن أن تزيد من احتمالية التخلف عن سداد الائتمان ، مما سيؤدي إلى أزمات سيولة في المصرف ويضعف التنظيم العام للنظام المالي (Baron & Xiong, 2014)

(Jose & Garcia, 2016) (Ahmad, 2018)

الدراسات السابقة:

ظهرت العديد من الدراسات التي بحثت عن تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي، ونظرا لأهمية هذا الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في عملية التنمية الاقتصادية ومن خلال استعراض هذه الدراسات السابقة الي سوف نستطيع مقارنها مع دراستنا الحالية بيان اوجه الشبه والاخلاف ومحاولة استخلاص نموذج رياضي قياسي بناء على الدراسات السابقة ومن اهم الدراسات العربية:

دراسات تتعلق بتأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي

ان العديد من الدراسات ذهبت الى دراسة أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي مثل دراسة (شرف و الصائغ، 2021)التي درست تأثير الشمول المالي في النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث استخدم الباحث طريقة المكونات الأساسية (PCA)،ثم تطبيق اختبارات الإستقرارية للبيانات لنموذج (Panel

[3] أي قيام البنك المركزي في الدول في التنقل السريع بين ادواتها (عمليات السوق المفتوحة ، سعر الفائدة ، الاحتياطي النقدي ، تأطير الائتمان أي تحديد سقف القروض كأجراء احترازي) في الحالات الاقتصاد الانكماشية أو التوسعة مع ضرورة خلق توازن في استعمال السياسة المالية فعلى سبيل المثال نستطيع زيادة الشمول المالي حيث انه في حال انكماش السوق تعمد الدولة خفض سعر الفائدة في السياسة النقدية وتخفيض الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي في السياسة المالية وانتقال الأمثل والمناسب من قبل البنك المركزي يحقق له استقرار مالي ملحوظ.

ARDL) ،وتوصل الى نتيجة مفادها ان مؤشرات توافر واستخدام الخدمات المالية يؤثران إيجابياً في النمو الاقتصادي، واما دراسة (Girón et al , 2021) فتمحورت حول قياس الشمول المالي في أقل البلدان نموا في آسيا وأفريقيا، حيث فحص محددات الشمول المالي في أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا، واستخدموا بيانات البنك الدولي لتقدير الأسلوب الاقتصادي القياسي في البلدان عينة الدراسة، وكشفت النتائج أن ارتفاع مستوى الشمول المالي يزيد من مستوى المدخرات الرسمية في البلدان ، مما يعزز بدوره تنميتها ونموها بشكل إيجابي وفي دراسة فلسطينية اجراها كلا من (Talalweh & Samarah, 2021) حول أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية للبلدان الإسلامية حيث طور الباحثان نموذج قياسي لفحص العلاقة بين المتغيرات من خلال جمع بيانات لـ 28 دولة بحسب احصائيات البنك الدولي ووتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة إيجابية للشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

اما دراسة (دردور و حركات ، 2020) فكانت حول اثر للشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وذلك باستخدام نموذج (ARDL)،حيث استخدمت مؤشرات الشمول المالي القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية كمتغيرات مستقلة واستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج وجود علاقة ايجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصادي، ووجود تأثير سلبي للودائع على الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب توعية الأفراد بأهمية الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في النمو الاقتصادي بالجزائر حيث اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (محمود، 2020) حول أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي توصل الى وجود علاقة طردية ايجابية في الأجل الطويل بين مؤشر الشمول المالي متمثلة في (ودائع القطاع العائلي لدى البنوك، ونصيب الفرد من الدخل، وعدد ماكينات الصراف الآلي التجارية) والنمو الاقتصادي، واختلفت دراسة (الجويني و موعش، 2020) مع الدراسات السابقة في قياس متغيرات جديدة للشمول المالي وهي مؤشرات تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية على معدل نمو الناتج المحلي الجمالي الحقيقي في عشرة دول عربية خلال الفترة (2000-2018) باستخدام منهجية قياسية تستند إلى نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث كانت النتائج أن السيولة المحلية لها أثر موجب وغير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن القيمة السوقية أسواق المال (البورصات) له أثر معنوي موجب، حيث ان النتائج أظهرت تحسن نشاط أسواق المال له أثر موجب لكنه غير معنوي على النمو الاقتصادي الحقيقي .

واجرى (Dinabandhu sethi, 2018) دراسة هدفت الى فحص العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي للفترة(2004-2010)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية وطويلة الأمد بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في(31) دولة بالعالم، كما أكد اختبار العلاقة السببية على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي وتؤكد على أن الشمول المالي هو أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي وهو ما اتفق مع (yilmaz bayar, 2018)حول وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الوصول إلى الأسواق المالية إلى النمو الاقتصادي.

على النقيض من ذلك ، توصل كلا من (Naceur & Samir, 2007) من خلال عمل دراسة حول اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي على 11 دولة بين اسيا وافريقيا الى ان هناك اثر سلبي بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي سببها الرئيس البنوك، حيث ان البنوك الهادفة للربح تضخ القروض الاستهلاكية بشكل غزير عن الاستثمارية، والتي لا تحسن من النمو الأقتصادي مما يعود بالسلب على الشمول المالي وبالتالي الاقتصاد بشكل عام، اما

(Khan H. R., 2011) فقد وجد أيضاً أن للشمول المالي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ويعزو الباحث هذه النتيجة الى ان الشروط المفروضة على القروض للطبقات الدنيا تؤدي بسمعة البنك الى الانحدار والمخاطرة على حد وصفه ، وعلى صعيد مختلف توجهت دراسات أخرى لقياس الشمول المالي على التنمية الاقتصادية حيث رأى (حمدان و أبو دية، 2018) أن هناك أثراً للشمول المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2015 ، وقد استخدم أسلوب تحليل السلاسل الزمنية، والتي أظهرت النتائج والتي اختبرت بأختبار جذر الوحدة ، واختبار جوهانسون للتكامل المشترك، أنه يوجد أثر إيجابي للتسهيلات الائتمانية المباشرة ، وعدد العاملين في القطاع الخاص، وعدد فروع البنوك على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2015).

اما (Banerjee & Donato, 2020) فقد حاولا قياس آثار الشمول المالي على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتعليم والصحة وعدم المساواة في الدخل في (20) دولة آسيوية في الفترة (2004-2015) حيث تم إنشاء مؤشر الشمول المالي على المستوى باستخدام منهجية هجينة لفحص بشكل تجريبي علاقته بنتائج التنمية المعينة، لفحص الأرتباط وقد اظهرت النتائج أن للشمول المالي الكلي والمتمثل (بعدد نقاط البيع ، عدد بطاقات الائتمان ، عدد بطاقات الخصم المباشر ، عدد أجهزة الصراف الآلي) له تأثير إيجابي قوي على جميع نتائج التنمية، وهذا التأثير يتحسن في البلدان ذات المخاطر السياسية الأقل.

دراسات تتعلق بتأثير الشمول المالي على نسب الفقر

اما على صعيد قياس اثار الشمول المالي على التخفيف من حدة الفقر وتوزيع الدخل فقد أشار (Anthony et al , 2021) الى تأثير عتبة الشمول المالي على الحد من الفقر في أفريقيا وخصوصاً دول جنوب الصحراء الكبرى (SSA)، باستخدام مجموعة بيانات سنوية تمتد من عام (2010-2017)، حيث تم استخدام طرق تقدير هانسن وطريقة اللحظات المعممة المختلفة (GMM) وأظهرت النتائج ان الشمول المالي سيؤدي إلى الحد من الفقر، وأن عرض النقود مهم بشكل إيجابي ويسهم في الحد من الفقر في جنوب الصحراء الأفريقية، وأن الائتمان المحلي للقطاع الخاص يؤثر بشكل إيجابي على الشمول المالي. اما دراسة (Zia & Prasetyo, 2018) والتي هدفت الى تحليل العلاقة وتأثير الإدماج المالي على التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة في الدخل في إندونيسيا، حيث كانت البيانات عبارة عن سلسلة زمنية من (2014-2016) ذات مقطع عرضي من (33) مقاطعة في إندونيسيا ،وأظهرت النتائج وجود شمول مالي معتدل، وان للشمول المالي علاقة سلبية وهامة وتأثير تجاه الفقر، وكان للشمول المالي علاقة إيجابية وليست مهمة مع عدم المساواة في الدخل، ولكن كان له تأثير سلبي وكبير تجاه عدم المساواة في الدخل، وأشارت دراسة (Khan et al , 2021) والتي كانت حول تأثير الشمول المالي على الفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي باستخدام بيانات من (54) دولة أفريقية ، بمتوسط القيمة لأربع سنوات للفترة (2001-2019) ، حيث أظهرت النتائج أن الشمول المالي هو مؤشر قيم، ويوجد علاقة ارتباط إيجابية بين الشمول المالي والتقليل من حدة الفقر وعدم المساواة في الدخل وتحسن الاستقرار المالي.

اما (Ratnawati, 2020) فقد اجرت دراسة حول تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في آسيا حيث هدفت الدراسة الى قياس الشمول المالي بثلاثة أبعاد ، وهي الاختراق المصرفي ، والوصول إلى الخدمات المصرفية ، واستخدام الخدمات المصرفية حيث تم استخدام نسبة الفقر بمؤشر خط الفقر الوطني ومعامل جيني كمؤشرات للفقر وعدم المساواة في الدخل، هذا ويتم قياس الاستقرار المالي من خلال درجة Z-Score للبنك والقروض المصرفية المتعثرة، وتظهر نتائج اختبار الفرضية أن جميع أبعاد الاستقرار المالي في

وقت واحد لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي، من ناحية أخرى لم يكن التأثير الجزئي لبعد الشمول المالي على النمو الاقتصادي ، وتخفيف حدة الفقر، وعدم المساواة في الدخل ، والاستقرار المالي في عشرة بلدان في آسيا هو الأمثل.

اما من ناحية أخرى فقد وجد (Park & Mercado, 2015) دليلًا تجريبيًا على وجود علاقة سلبية بين الشمول المالي والفقر وعدم المساواة في الدخل، وهو ما توصل اليه (Seven & Coskun, 2016) أنه وعلى الرغم من أن التنمية المالية تشجع النمو الاقتصادي، إلا أنها لا تفيد بالضرورة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض في البلدان النامية، حيث وجدوا أن الشمول المالي لا يلعب دورًا مهمًا في الحد والتخفيف من شدة الفقر، وهو ما اختلف مع دراسة (Neaime & Gaysse, 2018) في أن الشمول المالي ليس له تأثير كبير على الفقر.

دراسات تتعلق بتأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

اما بعض الدراسات فقد ذهبت الى توجه دراسة أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي مثل دراسة (Duc Hong et al , 2021) والتي درست العلاقة بين الشمول المالي واستقرار السوق المالية باستخدام مجموعة بيانات من 3071 بنكًا في منطقة آسيا خلال الفترة من 2008 إلى 2017 واستخدمت طريقة اللحظات المعممة (GMM). وتوصلت الى أن المستوى الأعلى من الشمول المالي من إتاحة الوصول إلى التسهيلات المصرفية يساهم بشكل إيجابي وكبير في استقرار القطاع المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة مرونة البنك. واخرى الى رأس المال البشري حيث لنه وفي دراسة (Thathsaraniet al, 2021) حول دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في جنوب آسيا، حيث حاولت معالجة هذه الفجوة باستخدام بيانات ثانوية من ثمانية بلدان في جنوب آسيا من عام 2004 إلى عام 2018، حيث تم تطوير مؤشر شمول مالي من خلال تحليل المكونات الرئيسية باستخدام نهج اقتصادي قياسي لبيانات مع نماذج تصحيح خطأ المتجهات واختبار سببية جرانجر، وفقًا لنتائج الدراسة ، فإن الشمول المالي له تأثير طويل المدى على تنمية رأس المال البشري في دول جنوب آسيا ، في حين أن له تأثير إيجابي قصير المدى على النمو الاقتصادي.

وذكر (Hannig & Jansen, 2010) بأن الشمول المالي لديه أيضًا القدرة على تحسين الاستقرار المالي، لأن وصول الفقراء إلى مدخرات المؤسسات المالية الرسمية يمكن أن يزيد من قدرة الأسرة على إدارة نقاط الضعف المالية الناجمة عن الآثار السلبية للأزمة، وتنويع قاعدة التمويل من مؤسسة مالية يمكنها الحد من الصدمات عند حدوث أزمة عالمية ، وأضاف (Pearce , 2011) أنه وعلى مستوى الدولة يمكن للشمول المالي زيادة الكفاءة في الوساطة المالية من خلال المدخرات المحلية له أثر إيجابي على زيادة الاستثمار لتشجيع الاستقرار المالي. وفي دراسة (Aduda & Kalunda, 2012) عن الشمول المالي والاستقرار المالي في كينيا، ووجدوا أن الشمول المالي شرط أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية لأن البرامج المالية المختلفة لها تأثير على الاستقرار المالي في كينيا، وذكر (Dienillah & Anggraeni, 2018) في دراسة ذات نهج قياسي الى انه يمكن أن يكون لزيادة الشمول المالي والأصول المصرفية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واستثمار المحفظة استراتيجية جيدة لتحسين الاستقرار المالي بشكل إيجابي.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال ما تم استعراضه من الدراسات السابقة تبين التنوع والاختلافات من حيث طرق الباحثين في استخدام النماذج الإحصائية فمنهم استخدم نماذج (ARDL)، ومنهم من استخدم طريقة المكونات الأساسية (PCA)ولكن من اهم النماذج التي استخدمت هي نماذج (panel data) باستخدام نموذج (GMM) واختبار جانسن وغيرها، وتبين ان اغلب هذه الدراسات تحدثت عن جوانب إقليمية في قياس الدول

وتأثيرها مع بعضها من خلال بيانات البنوك العاملة في دول البحث موضع الدراسة وهو ما رأه الباحث فرصة لقياس ذات المنهجية على دولة فلسطين، وتبين وجود اختلاف بين الباحثين في النتائج فمنهم من ايد وجود اثار إيجابية للشمول المالي على النمو والفقر والاستقرار المالي ومنهم من وجد علاقة سلبية باختلاف الأسباب والمسببات ولان الشمول المالي هو موضوع حديث نوعاً ما وندرة الدراسات التي تحدث عنه داخل فلسطين وجد الباحث ضرورة لتسليط الضوء عليه من خلال دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين في الفترة ما بين (2010-2020).

أما ما يميز هذه الدراسة هو في كونها قاست تأثير ابعاد الشمول المالي والتضخم على النمو الاقتصادي بشقية الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الفقر الى عدد السكان و الاستقرار المالي المقاس بالقروض المتعثرة على دولة فلسطين، كون سلطة النقد لا تمارس السياسة النقدية سوى بالتحكم بسعر الفائدة بحكم عدم وجود عملة وطنية مما ساهم في ضعف الشمول المالي، بعكس الدراسات السابقة التي قاست على دول كثيرة مستقرة وامنه وتمتلك بنوك مركزية جيدة، إضافة الى ان هذه الدراسة من الدراسات الجديدة في مجال الشمول المالي خاصة انها استخدمت نمط احصائي جديد على الأبحاث العلمية في دولة فلسطين وهو GMM مما يجعلها نقلة علمية في مجال البحث العلمي في دولة فلسطين، حيث لم تستخدم دراسة فلسطينية أقتصادية هذا الاسلوب على حد علم الباحث.

اليات قياس الشمول المالي في فلسطين:

تختلف معايير قياس الشمول المالي من دولة الى أخرى بحسب توجهات الدولة فعلا سبيل المثال يقاس الشمول المالي في الولايات المتحدة الامريكية بمقدار توغل التسهيلات المصرفية بين مواطنيها بغض النظر عن طريقة منح هذه التسهيلات. اما في الصين فيقاس الشمول المالي بمقدار مدى امتلاك المواطنين لحساب مصرفي، وفي بعض الدول يقاس بأجمالي الودائع في الحسابات المصرفية مثل دول شمال أوروبا (كونت واخرون، 2017)، اما في فلسطين فيقاس الشمول المالي بطريقتين مختلفتين: الطريقة الأولى: وهي عدد الحسابات المصرفية الى عدد السكان لتبيان مدى الشمول المالي وهذه الطريقة استخدمت في (سلطة النقد الفلسطينية و معهد ماس للدراسات الأقتصادية، 2020)على النحو التالي:

قياس الشمول المالي باستخدام متغير عدد الحسابات المصرفية:

ستكون الية حساب القياس من خلال استخدام المعادلة التالية وهي: نسبة الشمول المالي = عدد الحسابات المصرفية / عدد السكان * 100 % حيث نقيس هنا نسبة تغطية الحسابات المصرفية الى عدد السكان ليصبح لدينا شمول مالي حقيقي بثلاث درجات (منخفض اقل من 30% ، ومتوسط من 30-50% ، ومرتفع أكثر من 50%) وفي الجدول التالي نبين نسبة الشمول المالي المقاس بعدد الحسابات المصرفية في فلسطين في الفترة ما بين 2010-2020:

جدول رقم (1)

مقارنة عدد الافرع بين البنوك المحلية والوافدة

السنة	عدد السكان	عدد الحسابات المصرفية	نسبة الشمول المالي للعدد السكان	التقييم
2010	3786161	333819.6	%8.8	منخفض
2011	3882986	399317.2	%10.3	منخفض
2012	3979998	466432	%11.7	منخفض
2013	4076708	542861.2	%13.3	منخفض
2014	4173398	636601.4	%15.3	منخفض
2015	4270092	756001.6	%17.7	منخفض
2016	4367088	919040.6	%21.0	منخفض
2017	4454805	1078978	%24.2	منخفض
2018	4569087	1204035	%26.4	منخفض
2019	4685306	1628523	%34.8	متوسط
2020	4803269	2070777	%43.1	متوسط

يتبين لنا من الجدول السابق الشمول المالي داخل دولة فلسطين بحسب (ماس ، 2017) حيث نجد من خلال الجدول ارتفاع الكبير في نسبة الشمول المالي بالنسبة لعدد الحسابات

المصرفية، وهذا يدل على الوعي المصرفي لدى المواطنين بضرورة فتح حسابات مصرفية، بالإضافة الى الإعلانات المستمرة من قبل البنوك للضرورة فتح حسابات مصرفية، مما أدى الى ارتفاع في نسب الشمول المالي بمقدار 30 % منذ بداية العقد لتصل الى 43.1 % أي ان ما يقارب نصف سكان دولة فلسطين يمتلكون حسابات مصرفية وهو مؤشر إيجابي ان هناك تحسن مع التقدم في السنين .

لكن مع الزيادة المستمرة في أعداد الحسابات المصرفية لا يزال أكثر من نصف السكان لا يمتلكون حسابات مصرفية، اما لاعتبارات دينية او لأعتبارات شخصية لعدم ثقتهم في النظام المالي البنكي، مما يعيق عملية تحقيق شمول مالي شامل، لذا يرى الباحث ان هناك ضرورة كبيرة لتشجع المواطنين على الانضمام للهيكل المصرفي مع اقناعهم بتوفير سبل ترضيهم لتحقيق الشمول المالي الكامل في دولة فلسطين في ظل توافر بنوك إسلامية وجهاز رقابي حكومي ممثل بسلطة النقد الفلسطينية.

قياس الشمول المالي باستخدام متغير عدد الفروع:

اما الطريقة الثانية وهي عدد الفروع الى عدد السكان وهي تستخدم لقياس الشمول المالي وهذه الطريقة استخدمت في تقرير صادر من (سلطة النقد الفلسطينية، 2016) ، اما عن الية حساب القياس فسيكون من خلال عمل معادلة بسيطة وهي : نسبة الشمول المالي الى للفروع الى عدد السكان = عدد الفروع / عدد السكان، حيث كم يغطي فرع واحد من عدد السكان ليصبح لدينا شمول مالي حقيقي بثلاث درجات (منخفض اقل من 30% ، ومتوسط من 30-50% ، ومرتفع أكثر من 50%) والجدول التالي يبين نسبة الشمول المالي المقاس بعدد الفروع في فلسطين في الفترة ما بين 2010-2020 :

جدول رقم (2)

مقارنة عدد الافرع بين البنوك المحلية والوافدة

السنة	عدد السكان	عدد الفروع	1 فرع / عدد السكان	نسبة الشمول المالي	التقييم
2010	3786161	133	28467	%13.3	منخفض
2011	3882986	150	25887	%15.0	منخفض
2012	3979998	162	24568	%16.2	منخفض
2013	4076708	183	22277	%18.3	منخفض
2014	4173398	199	20972	%19.9	منخفض
2015	4270092	220	19410	%22.0	منخفض
2016	4367088	285	15323	%28.5	منخفض
2017	4454805	314	14187	%31.4	متوسط
2018	4569087	340	13438	%34.0	متوسط
2019	4685306	354	13235	%35.4	متوسط
2020	4803269	379	12674	%37.9	متوسط

يتبين لنا من الجدول السابق الشمول المالي داخل دولة فلسطين بحسب (سلطة النقد ، 2016) حيث نجد من خلال الجدول رقم (9) ارتفاع كبير في نسبة الشمول المالي بالنسبة بمقارنة فرع واحد ومقدار خدمته لعدد من السكان حيث بلغ في نهاية عام 2020 ان الفرع البنكي الواحد يخدم قرابة 12674 أي ان نسبة الشمول المالي بحسب هذه الطريقة هي 37.9 % وهي مقاربة لعدد الحسابات المصرفية، ويعتبر الباحث هذه الطريقة اكثر دقة من سابقتها بسبب عدم تأكدنا ان كانت جميع الحسابات المصرفية السابقة هي ملك لأشخاص فعلين ام للشركات اعتبارية، بينما ان الفروع متواجدة على ارض الوقع هذا يعني انه يجب فتح المزيد من الفروع البنكية لتحقيق الشمول المالي المتكامل حيث لتحقيق نسبة 100% يتطلب انشاء اكثر من 1000 فرع منتشر في الأراضي الفلسطينية، وهي مهمة مستحيلة في ظل الاقبال المتوسط على الخدمات المصرفية من قبل المواطنين، سواء بالحسابات المصرفية والودائع او بالتسهيلات المصرفية، حيث ان الاقبال عليها ضعيف .

المنهجية والنموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية لبيانات اللوحة (Data Panel) باستخدام نموذج لوحة البيانات الديناميكي (Dynamic Panel Data) للطريقة العامة للحظات((Panel Model of Generalized Method والذي يشار له(GMM). والسبب في هذا الدقة الكبيرة في عملية التنبؤ حيث انها تأخذ بعين الاعتبار اثار التغير والاختلاف في المفردات، والتغير بالزمن، حيث تعد طريقة اللحظات المعممة (GMM) طريقة شائعة لتقدير في النماذج الإحصائية. , Bond et al) (2000هذا وتعرف (GMM) بكونها متسقة وطبيعية بشكل مقارب عند التقدير للذين لا يستخدمون معلومات إضافية غير التي يمتلكونها في ظروفهم الحالية. بدأ هانسن في عام 1928 في استخدام (GMM) والتي قام بتصميمها العالم الرياضي الشهير كارل بيرسون في عام 1894 ولكن للوصول الى اختبار GMM يحتاج الى مجموعة من الاختبارات والتي من أهمها نموذج OLS و الأثر الثابت والعشوائي، لهذا وتم بناء التحليل الاحصائي على النحو التالي على النحو التالي:

اختبار الارتباط بين المتغيرات (ارتباط بيرسون):

سنستخدم معاملات الارتباط في لإحصاء لقياس مدى قوة العلاقة بين متغيرين تنقسم أنواع الارتباط في الإحصاء لثلاثة أنواع هي (ارتباط طردي- ارتباط عكسي- ارتباط صفري) حيث تستخدم صيغ معامل الارتباط لإيجاد مدى قوة علاقة بين البيانات، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين -1 و1.

$$r = \frac{n(\sum xy) - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{[\, n\sum x^2 - (\sum x)^2 \,]\,[\, n\sum y^2 - (\sum y)^2 \,]}}$$

نموذج الانحدار التجميعي *Model Regression Pooled (MRP):*

هو ابسط نموذج سلاسل زمنية مقطعية والسبب ان معاملات α وβ لجميع الفترات الزمنية تكون ثابتة، هذا يعني اهمال تأثير الزمن وتكون معادلة نموذج الانحدار التجميعي على الشكل التالي *:*

$$Y_{it}=\alpha+\sum_{j=1}^{k}\beta j\ Xj_{(it)}+\varepsilon_{it} \quad ,, \ i=1,2,\ldots\ldots N \,,,, \ t=1,2,\ldots\ldots T$$

حيث : $Var(\varepsilon_{it})=Q^2_{\varepsilon}\ E\ (\varepsilon_{it})=0$

ويستخدم في هذا النموذج لتقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS)

تقدير نموذج لوحة البيانات الديناميكي (*Dynamic panel model* للطريقة العامة للحظات *Panel Data of Generalized Method (GMM).*

من مميزات النماذج الديناميكية هي وجود متغيرات متأخرة او أكثر وبالتالي يأخذ النموذج الشكل التالي (زعيتري ، 2019) :

$$Y_{it}=\alpha y_{it-1}+\beta X_{it}+n_{it}+V_{it}= \quad ,, \ i=1,2,\ldots\ldots N \,,,, \ t=1,2,\ldots\ldots T$$

ولكي يتم التخلص من اثر الفردي الخاص مع المتغير المتأخر بالزمن يعمل اختبار الفروق للاستبعاد الاثار الفردية حيث انها الطريقة الشائعة لتعامل مع هذا المقيس الذي يقيس الأثر الثابت وبالتالي تصبح المعادلة على النحو التالي :

$$y_{it}- y_{it-2}=\alpha(y_{it}- y_{it-2})+ \beta(x_{it}-x_{it})+(\varepsilon_{it}- \varepsilon_{it-2})$$

فحص مدى ملاءمة النموذج من خلال اختبار(*Arellano and Bond*):

لوضع نموذج مقارب لنموذج كلاً من (Anderson and Haiso) والتي لمت تعد صالحة لهذا الاختبار قام كلا من (Arellano & Bond, 1991) باستغلال شرط التعامد بين المتغيرات المتأخرة وحد الخطأ من خلال مجموعة من الفرضيات : عدم تسلسل حد الخطأ ، اعتبار المتغيرات

المستقلة متغير خارج ضعيف ، ومن فوائد تطبيق هذا النموذج انه يفح الارتباط التسلسلي من الدرجتين الأولى والثانية وبالتالي يعد اختبار كاي (Chi)وقبول فرضية العدم من الدرجة الأولى ورفضها بالثانية سيؤكد صلاحية النموذج:

$$[y_{it-s} *(\varepsilon_{it}- \varepsilon_{it-2})]=0 \quad For\ s \geq 2\ ,\ t=3,....T$$
$$[y_{it-s} *(x_{it}- \varepsilon_{it-2})]=0 \quad For\ s \geq 2\ ,\ t=3,....T$$

يتضح من المعادلات السابقة ان شرط العزم تتطبق على المتغير التابع المتأخر والمتغيرات المستقلة حيث يطلق على GMM بالمعادلتين السابقتين طريقة التقدير باستخدام الفروق الثانية في متغيرات النموذج محل التقدير للمتغير الأصلي.

طريقة التحليل:

من خلال توضيح ما سبق نستطيع بناء معادلة إحصائية خاصة بنا من واقع الهدف الذي سوف تحققه هذه الدراسة هو دراسة تأثير الشمول المالي من خلال 10 بنوك من البنوك العاملة في فلسطين وهي (بنك القدس ، بنك فلسطين ، البنك العربي ، البنك الإسلامي العربي ، البنك الإسلامي الفلسطيني ، البنك الوطني ، بنك القاهرة عمان ، البنك العقاري المصري العربي ، بنك الاستثمار الفلسطيني ،بنك الإسكان لتجارة والتمويل) وتم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية التي تصدرها البنوك المحلية وجمع البيانات من خلال القوائم المالية الختامية بالنسبة للبنوك الوافدة خلال فترة الدراسة الحالية وهي (2010-2020) هذا وتم الاستعانة بالأساليب القياسية لتحليل البيانات الطولية عبر الزمن، وتمثلت هذه الأساليب فيما يأتي :

- **الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics):** حيث اعتمدت الدراسة على المقاييس الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، وأقل قيمة، وأكبر قيمة) لوصف بيانات متغيرات الدراسة.
- **طريقة التحليل الإحصائي:** تم استخدام اختبار (panel data) حيث تنص المعادلة الاولى والتي تقيس تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي يتم إجراء اختبار باستخدام نموذج لوحة بيانات ديناميكي (dynamic data panel model) للطريقة العامة للحظات (GMM) ،استخدم الباحثون والطريقة المستخدمة في هذا النموذج استخدمتها (Ratnawati, 2020) في بحثها المتعلق بتاثر الشمول المالي على الفقر والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل بينما الاخرين استخدموا نماذج أساسية تم الرجوع اليها واضافة متغيرات هامة الى المتغير المستقل مثل متغير معدل التضخم الذي استخدم في دراسات (Neaime و Gaysse، 2018) **و** (Easterly & Fischer, 2001)**و** (Dollar & Kray, 2002) و (Ravallion & Datt, 1999) و (Rioja & Valev, 2004) و (Beck et al , 2007) وبهذا تكون المعادلات على النحو التالي :

$$LGDP_{it}=\alpha_{it}+LBA_{it}+BB_{it}+LATMS_{it}+LD_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

حيث ان

- i: تعبر عن البنك
- t: الفترة الزمنية بالسنوات
- LGDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهو المتغير التابع
- LBA: السكان الذين لديهم حساب مصرفي
- LBB: عدد مكاتب البنك

- LATM's: أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين
- LD: حجم الودائع
- LBF: اجمالي التسهيلات المصرفية
- Inf: التضخم

$$LPGDP_{it}=\alpha_{it}+LBA_{it}+BB_{it}+LATMS_{it}+LD_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

حيث ان

- LPGDP : نصيب الفرد من الدخل القومي وهو متغير تابع

$$POVit=\alpha_{it}+LBA_{it}+BB_{it}+LATMS_{it}+LD_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

حيث ان

- LPOV: نسبة أعداد الفقراء تحت خط الفقر الوطني (٪ من إجمالي السكان) وهو المتغير التابع

$$LBLit=\alpha_{it}+LBA_{it}+BB_{it}+LATMS_{it}+LD_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

حيث ان

- LBL: الاستقرار الاقتصادي المشار اليه بحجم القروض المتعثرة وهو المتغير التابع

مصادر البيانات في الدراسة :

تم الحصول على بيانات الدراسة من عدة مصادر معنية باصدار البيانات والاحصاءات الرسمية في فلسطين ويوضح الجدول رقم (3) مصادر الحصول على هذه المعلومات :

جدول رقم (3)

مصادر البيانات للمتغيرات

المتغيرات	تعريف المتغير	اسم مصدر البيانات
الناتج المحلي الاجمالي(LGDP)	هو المقياس النقدي للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (CGDP)	مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي على السكان	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
نسبة الفقر (POV)	هي نسبة أدنى مستوى من الدخل يحتاجه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلدٍ ما	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
القروض المتعثرة(LBL)	هي القروض التي لا تستطيع البنوك استردادها من الأفراد التي منحت لهم لعدة عوامل مختلفة.	التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة مابين 2010-2020
الحسابات المصرفية (LBA)	هو الحساب المالي مع مؤسسة مصرفية تسجل جميع العمليات المالية بين العميل والبنك، وتحدد المركز المالي للعميل مع المصرف	التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة مابين 2010-2020
فروع البنوك والمكاتب (LBB)	هي مكاتب البنوك المنتشرة داخل محافظات فلسطين	التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة مابين 2010-2020
عدد الصرفات الية (LATM's)	وجهاز الكتروني يوفر لعملاء المؤسسات المالية إجراء المعاملات المالية في الأماكن العامة كبديل عن الحاجة إلى موظف	التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة مابين 2010-2020
اجمالي الودائع (LD)	حساب مصرفي تحتفظ به مؤسسة مالية حيث يمكن للعميل إيداع الأموال ويمكن سحبها	التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة مابين 2010-2020
اجمالي التسهيلات المصرفية (LBF)	هي عبارة عن القروض والتمويل التأجيري والحسابات الجاري المدين التي تمنح للأفراد في فلسطين	التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة مابين 2010-2020
نسبة التضخم (Inf)	الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

فيما يلي عرض وصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة حيث يعرض الجدول المتوسط والحد الأعلى والأدنى بالإضافة الى الانحراف المعياري ونماذج اختبار التوزيع الطبيعي وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (4)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة

المتغيرات	Obi	Mean	Maximum	Minimum	Std. Dev.
الناتج المحلي الإجمالي	110	13922.74	15829.00	11082.40	1456.395
نصيب الفرد من (gdp)	110	3253.791	3489.800	2913.900	187.2401
نسبة الفقر	110	28.35	32	25.7	2.009776
القروض المتعثرة	110	34.25743	228.6200	1.380000	46.93326
الحسابات المصرفية	110	221207.7	669740.0	18563.00	181043.9
فروع البنوك والمكاتب	110	22.8	74	5	16.00275
عدد الصرفات الية	110	48	206	4	41.99772
اجمالي الودائع	110	953.1401	4834.000	62.01000	1113.808
اجمالي التسهيلات	110	645.1418	3266.000	43.00000	788.9058
نسبة التضخم	110	1.616	3.75	0.22-	1.198294

نجد الارتفاع المستمر في المتغيرات التابعة مثل الناتج المحلي الإجمالي بشكل بطئ الا انه ارتفاع متوازن بمقدار 4 مليارات دولار خلال 10 سنوات أي بمقدار 40% عن العقد الماضي، الامر المتوافق مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي لايزال منخفض في في ظل الارتفاع الكبير في نسب البطالة الفقر نتيجة الحروب التي تعاقبت على قطاع غزة وإجراءات الاحتلال المختلفة في تضيق الحياة على الشعب الفلسطيني حيث تعد واحدة من اعلى نسب الفقر في العالم بمقدار 32% في نهاية عام 2020 ومن المتوقع ارتفاع هذا الرقم في ظل جائحة كورونا التي عصفت في العالم. بينما نجد انخفاض كبير في مقدار القروض المتعثرة مما يوضح قدرة البنوك على تقليل المخاطر بقدر الإمكان وتحقيق العديد من الأرباح على مدار العقد الماضي، حيث أن القروض المتعثرة تكاد تكون لا تذكر وهي موزعة ما بين 4-10% من اجمالي التسهيلات المصرفية (القروض، الجاري المدين، التمويل التأجيري) حيث نجد تباين من بنك الى اخر فكلما زادت التسهيلات المصرفية لبنك ما ارفع معها القروض المتعثر.

يوضح الجدول السابق مقدار الشمول المالي المتزايد ما بين فترات الدراسة حيث نجد التباين الشديد بين 10 بنوك عاملة في أراضي السلطة الفلسطينية حيث ان يتربع بنك فلسطين على عدد الحسابات المصرفية بما يزيد عن 650 الف حساب ،وعدد الفروع والمكاتب والمقدرة ب 74 موزعة على 15 عشر محافظة ،وعدد الصرفات الية البالغة 206 ،والودائع 4834 مليار دولار ،والتسهيلات المصرفية 3266 مليار دولار مما يجعله البنك الأقوى في فلسطين ،والمتحكم بالنسبة الأكبر من الهيكل المصرفي الفلسطيني .ويعود السبب في هذا الى كونه مصدر الخدمات المصرفية الأول في الدولة الفلسطينية بالإضافة الى الثقة العالية من العملاء به، إضافة الى الملاءة المالية والسيولة العالية.

اختبار الارتباط بين المتغيرات:

جدول رقم (5)

الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	GDP	PCGDP	POV	BL	BA	BB	ATMs	D	BF	INF
GDP	1									
PCGDP	0.7523	1								
POV	0.7797	0.1860	1							
BL	0.2260	0.0454	0.2833	1						
BA	0.3218	0.0972	0.3891	0.7453	1					
BB	0.3534	0.1385	0.3932	0.7336	0.8087	1				
ATMS	0.2599	0.0009	0.3067	0.9019	0.8370	0.8767	1			
D	0.2100	0.0203	0.2841	0.9632	0.7886	0.6839	0.8852	1		
BF	0.2528	0.0499	0.3181	0.9631	0.7824	0.6761	0.8665	0.9915	1	
INF	0.8805	-0.7928	0.6069	0.1539	0.2377	0.2840	0.1908	0.1337	0.1728	1

++تم استخدام برنامج stata 16 للحصول نتائج الارتباط بين المتغيرات

يوضح الجدول السابق قيم الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث ان النتائج تكشف عن ارتباط مرتفع بين المتغيرات. ولكن بشكل عام يوضح الارتباط الضعيف بين المتغيرات أنه لا توجد مشكلة كبيرة تتعلق بالخطية المتعددة في النماذج التي ستستخدم في التحليل، لأن الارتباط بين المتغيرات المستقلة لا يتجاوز 0.8 وهذا يعني صعوبة التعرف على العلاقة الديناميكية الحقيقية داخل الاقتصاد بصورة دقيقة من المتغيرات المستخدمة، حيث يتضح من تأثير متغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسب الفقر والاستقرار المالي،

حيث ان هناك علاقة إيجابية بينهم وبين متغيرات الشمول المالي حيث ان اشارة معامل ارتباط بيرسون موجبة فأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية، بمعنى ان زادت الشمول المالي يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي وفي نفس الاتجاه، حيث ان الشمول المالي يؤثر في النمو الاقتصادي بشكل إيجابي في ما عدا مؤشر التضخم كون العلاقة عكسية بحكم ارتباطه السالب.وان زاد الشمول المالي يؤدي الى زيادة نصيب الفرد وفي نفس الاتجاه، حيث ان الشمول المالي يؤثر على نصيب الفرد بحدود ضيقة جداً كون الارتباط ضعيف، مما يدلل على التأثير القليل للشمول المالي في تحسين نصيب الفرد. كما أن الشمول المالي يؤثر على الفقر بطريقة جيدة كون الشمول المالي بالرغم من انه مصمم للوصول الى شرائح كبيرة من الفقراء، وتقديم الدعم المالي لهم لتحسين أوضاعهم المعيشية الا ان النسب القليلة والتي تتراوح ما بين (28-39%) تؤكد ان التأثير على الشمول المالي ليس كبيراً بالنسبة الى حجم الفراء داخل فلسطين، واخيراً ان زيادة الشمول المالي يؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي بدرجة كبيرة جداً والنسب العالية التي تقارب 90% منطقية حيث ان العملية القائمة على القروض الاستهلاكية في فلسطين تنص على: اخذ قرض مالي مما يزيد ربح المودعين ومنح تسهيلات اكبر للمقترضين وتحقيق الربح ولكن تطلب البنوك العديد من الضمانات والتي تضمن الحفاظ على القرض من الضياع لذا من الصعب ان جداً تعثر القروض في فلسطين بحكم ان نسب تعثر البنوك لا تتجاوز 5 % في احلك الظروف.

اختبار الفرضيات باستخدام النماذج وتحليلها:

لاختبار الفرضيات سيقوم الباحث بالاستعانة في نماذج استخدمها عدة باحثون من ابرزهم (Ratnawati ،2020) في بحثها المتعلق بتأثر الشمول المالي على الفقر والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل بينما الاخرين استخدموا نماذج أساسية تم الرجوع اليها واضافة متغيرات هامة الى المتغير المستقل مثل متغير معدل التضخم الذي استخدم في دراسات (Easterly ،2011 (and Fischer ،2018) (Dollar and Kray ،2002) (Neaime& Gaysse) (Rioja and Valev ،2004) (Beck et al ،2007 حيث سيقوم الباحث باعتماد النموذج الأول لاختبار علاقة إيجابية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي والذي ينص على :

النموذج الأول: يوجد أثر إيجابي بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي وينص على :

$$LGDP_{it}=LGDP_{(-1)it}+LBA_{it}+LBB_{it}+LATMS_{it}+LD_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

الجدول رقم (6)

نتائج اختبار الانحدار OLS و GMM للفرضية الأولى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي

OLS				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.488075	0.088822	106.8209	0.0000*
LBA	0.011277	0.009560	1.179651	0.2409
LBB	0.014440	0.017402	0.829781	0.4086
LATMS	-0.015410	0.019712	-0.781745	0.4362
LD	-0.010585	0.026375	-0.401338	0.6890
LBF	0.019086	0.018454	1.034257	0.3034
INF	-0.073943	0.004397	-16.81515	0.0000*
F	Prob	R^2	Adj R^2	
70.92869	0.0000	0.805135	0.793784	
Panel Generalized Method of Moments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.342147	0.112682	3.036397	0.0032*
LBA	-0.033498	0.019220	-1.742838	0.0851**
LBB	0.075546	0.152726	0.494649	0.6222
LATMS	0.217288	0.142234	1.527681	0.1304
LD	-0.250963	0.096028	-2.613450	0.0106*
LBF	0.114798	0.078163	1.468708	0.1457
INF	-0.024169	0.004585	-5.270822	0.0000*
Cross-section fixed (first differences)				
Mean dependent var	S.E. of reg	J-statistic	Prob(J-statistic)	S.D. dependent var
0.055307	0.055307	0.055307	0.055307	0.055307
Arellano-Bond Serial Correlation Test				
Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
0.0092	0.0092	0.0092	0.0092	0.0092
0.1309	0.1309	0.1309	0.1309	0.1309

*Significant in 1% significance level**Significant in 5% significance level***Significant in 10% significance level

يتضح من الجدول السابق رقم (6) انه يمكن ان يؤثر الشمول المالي على الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير جداً ومميز عند مستوى أهمية 1 % ، وهو ما يوضحه اختبار (F) ، وهو ما يتسق تماماً مع طبيعة كون $\mathbf{R^2}$ كبيرة حيث وصلت الى حوالي 80.5 % عند نموذج المربعات الصغرى (OLS)

وهذا يعني ان الشمول المالي يفسر ما نسبته 80.5 % من النمو الاقتصادي بينما الباقي والمقدر 20.5 % يعود الى عوامل أخرى ، هذا يعني ان زيادة البنوك المنتشرة وعددها الحالي المميز الذي يصل الى 379 فرع في 15 محافظة في فلسطينية ،سيسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، ويتضح من الجدول السابق ايضاً نتائج اختبار GMM، والذي يوضح اختبار التجانس من الدرجة الأولى والذي بلغ (0.0091) وهو رفض الفرضية الصفرية عند مستوى 1 % والتجانس من الدرجة الثانية والبالغ (0.1309) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية مما يسمح لنا بقراءة النتائج وتفسيرها ،حيث توضح النتائج وجود عدة مؤشرات للشمول المالي تظهر تأثيرًا سلبياً تجاه النمو الاقتصادي ، وهي مغيرات عدد الحسابات المصرفية (LBA) واجمالي الودائع (D)ونسبة التضخم (INF) .

اما عدد الحسابات المصرفية لدى السكان فقد كان بمستوى أهمية 10٪ حيث بلغ (0.0851) وهذا يدل على أن الحسابات المصرفية الكثيرة التي تقدمها البنوك وتصرف الملايين على حملات تسويقية للتشجيع على فتح حسابات مصرفية فيها، يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي كون هذه الحسابات مضللة بدرجة كبيرة، أما متغير الودائع (LD) فقد كان بمستوى 1% حيث بلغ (0.0106) ، حيث ان زيادة الودائع وبقاءها داخل البنوك وعدم ضخها داخل الاقتصاد يؤثر بالسلب على الناتج المحلي الإجمالي الذي سوف يتراجع بشكل كبير بسبب حرص البنوك على تقديم القروض الاستهلاكية والتسويق لها والتي لا تحقق فائدة للمنتفعين بها، الا انها هي المفضلة لدى لبنوك ولأصحاب الودائع فقط كونها تدر ربح مضمون وقليل المخاطرة، اما المتغير الاخير فهو التضخم والذي كان بمستوى 1 % حيث بلغ (0.0000) وهي نتيجة منطقية وطبيعية حيث ان ارتفاع التضخم بمقدار 1 % سيؤدي الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.4 % وتتفق النتائج السابقة مع كلا من (الصائغ ، 2021) الذي وجد اثراً سلبياً للحسابات المصرفية والصرافات الية المنتشرة داخل سوريا وان الشمول المالي لبعض مؤشراته له علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي .

اما (Naceur & Samir, 2007) الذي وجد ان هناك اثر سلبي بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي سببها الرئيس البنوك حيث ان البنوك الهادفة للربح تضخ القروض الاستهلاكية بشكل غزير عن الاستثمارية والتي تحسن من النمو مما يعود بالسلب على الشمول المالي وبالتالي الاقتصاد ، اما (Khan، 2011) فقد وجد أيضاً أن الشمول المالي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ودراسات دراسات :(Ratnawati، 2020) و(Easterly and Fischer ، 2011) و (Neaime and Gaysse ، 2018) الذين وجدوا تأثير سلبي للتضخم على النمو الاقتصادي.

كمان ان هناك مؤشرات أخرى لأبعاد الشمول المالي، وهي وعدد فروع البنوك التجارية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، والتسهيلات المصرفية ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، ربما يرجع ذلك إلى أن هذه المؤشرات لا تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي بسبب كون هذه المتغيرات تعبر عن قوة البنك ومدى حصوله على حصة سوقية كبيرة، اما التسهيلات المصرفية فبسبب كون ما يقارب 90 % منها استهلاكية فهي بشكل مؤكد غير مؤثرة على النمو الاقتصادي.

النموذج الثاني: يوجد أثر إيجابي بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي ينص على:

$$LPCGDP_{it}=LPCGEP(-1)_{it}+LBA_{it}+LBB_{it}+LATMS_{it}+D_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

الجدول رقم (7)

نتائج اختبار الانحدار OLS و GMM للفرضية الثانية تأثير الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي

OLS				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.189359	0.076003	107.7506	0.0000
LBA	-0.002021	0.007282	-0.277517	0.7819
LBB	-0.014171	0.013576	-1.043857	0.2990
LATMS	0.012511	0.009592	1.304406	0.1950
D	-3.78E-06	7.46E-06	-0.507593	0.6128
LBF	-0.002262	0.010111	-0.223734	0.8234
INF	-0.040512	0.003310	-12.23841	0.0000
F	Prob	R^2	Adj R^2	
28.99373	0.000	0.628108	0.606445	
Panel Generalized Method of Moments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPCGDP(-1)	0.372242	0.117048	3.180259	0.0021
LBA	-0.060076	0.038785	-1.548968	0.1252
LBB	-0.256317	0.284604	-0.900607	0.3704
LATMS	0.213205	0.308898	0.690210	0.4920
D	-0.000106	7.05E-05	-1.506240	0.1358
LBF	0.095030	0.124999	0.760240	0.4493
INF	-0.033510	0.012525	-2.675516	0.0090
Cross-section fixed (first differences)				
Mean dependent var	S.E. of reg	J-statistic	Prob(J-statistic)	S.D. dependent var
-0.008006	0.060530	44.61377	0.000000	0.056173
Arellano-Bond Serial Correlation Test				
Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-2.258560	-0.049803	0.022051	0.0239

*Significant in 1% significance level**Significant in 5% significance level***Significant in 10% significance level

يتضح من الجدول السابق رقم (7) انه يمكن ان يؤثر الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى أهمية 1 % ، وهو ما يوضحه اختبار (F) ، وهو ما يتسق تماماً مع طبيعة كون R^2 معتدلة حيث وصلت الى حوالي 62.8 % عند نموذج المربعات الصغرى (OLS) وهذا يعني ان الشمول المالي يفسر ما نسبته 62.8 % من النمو الاقتصادي بينما الباقي والمقدر 37.2 % يعود الى عوامل أخرى ، هذا يعني ان زيادة البنوك المنتشرة وعددها الحالي في فلسطين سيسهم بشكل كبير في تحقيق نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. مما يعمل بالتالي شيئاً فشيئا على تحسين الشمول المالي ودخول عدد اكبر من العملاء؛ مما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم وبالتالي زيادة تأثيرهم داخل الاقتصاد

ويتضح من الجدول السابق ايضاً نتائج اختبار GMM ، والذي يوضح اختبار التجانس من الدرجة الأولى والذي بلغ (0.0239) وهو رفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5 % والتجانس من الدرجة الثانية والبالغ (0.3134) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية مما يسمح لنا بقراءة النتائج وتفسيرها ،حيث توضح النتائج وجود مؤشر وحيد للشمول المالي يظهر تأثيرًا سلبياً بشكل ملحوظ تجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو متغير التضخم (inf)بمستوى 1% حيث بلغ (0.0090) ، حيث ان زيادة التضخم تؤثر بشكل سلبي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وهي نتيجة منطقية وطبيعية حيث ان ارتفاع التضخم بمقدار 1 % سيؤدي الى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.3 % مما يعيق ان يقوم الفرد بعمليات استثمار من خلال الاتجاه الى الاقتراض بسبب الزيادة في الأسعار المواد الخام وصعوبة المنافسة داخل السوق مما يؤثر على نصيب الفرد من الناتج الذي سيقرر عدم الخوض في مغامرة استثمارية خاسرة وتتفق هذه النتيجة مع كلا من:(Ratnawati، 2020) و(Easterly and Fischer ، 2011) و (Neaime and Gaysse ، 2018) الذين وجدوا تأثير سلبي للتضخم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

كما ان باقي المؤشرات الأخرى للشمول المالي وهي: وعدد الحسابات المصرفية لدى السكان، وعدد فروع البنوك التجارية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، والودائع والتسهيلات المصرفية ليس لها تأثير كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

النموذج الثالث: يوجد أثر إيجابي بين الشمول المالي ونسبة الفقر والذي ينص على:

$$LPOV_{it}=LPOV(-1)_{it}+LBA_{it}+LBB_{it}+LATMS_{it}+D_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

الجدول رقم (8)

نتائج اختبار الانحدار OLS و GMM للفرضية الثالثة تأثير الشمول المالي على نسبة الفقر

OLS				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.055582	0.125424	24.36206	0.0000
LBA	0.017774	0.013680	1.299253	0.1975
LBB	0.037335	0.023951	1.558796	0.1228
LATMS	-0.036880	0.027573	-1.337534	0.1847
D	-0.010487	0.037321	-0.280999	0.7794
LBF	0.029239	0.025877	1.129931	0.2618
INF	-0.030271	0.008913	-3.396329	0.0011
F	Prob	R^2	Adj R^2	
8.525055	0.0000	0.381291	0.336565	
Panel Generalized Method of Moments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOV(-1)	0.574556	0.356679	1.610847	0.1122
LBA	-0.008676	0.018689	-0.464259	0.6441
LBB	0.192527	0.111466	1.727227	0.0890***
LATMS	0.210111	0.134824	1.558403	0.1241
D	-1.40E-05	2.77E-05	-0.506965	0.6139
LBF	-0.138875	0.072520	-1.915003	0.0600***
INF	0.016997	0.007645	2.223339	0.0298
Cross-section fixed (first differences)				
Mean dependent var	S.E. of reg	J-statistic	Prob(J-statistic)	S.D. dependent var
0.081473	0.081473	0.081473	0.081473	0.081473
Arellano-Bond Serial Correlation Test				
Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
0.0842	0.0842	0.0842	0.0842	0.0842

*Significant in 1% significance level**Significant in 5% significance level***Significant in 10% significance level

يتضح من الجدول السابق رقم (8) انه يمكن ان يؤثر الشمول المالي على نسبة القر الى عدد السكان عند مستوى أهمية(1 %) ، وهو ما يوضحه اختبار (F) ، وهو ما يتسق تماماً مع طبيعة كون R^2 عالية حيث وصلت الى حوالي (38.1 %) عند نموذج المربعات الصغرى (OLS) وهذا يعني ان الشمول المالي يفسر ما نسبته (38.1 %) من نسبة الفقر الى عدد السكان بينما الباقي والمقدر (61.9%) يعود الى عوامل أخرى ، هذا يعني ان الزيادة في الشمول المالي في فلسطين يستطيع تقليل نسب الفقر في حال تمت العملية بطريقة منظمة وسليمة ،ولكن في ظل الارتفاع المستمر في نسب الفقر في فلسطين بشكلً عام وفي قطاع غزة بشكل خاص؛ بسبب الحروب التي دمرت البنية التحتية والحقت الضرر بالمنشئات التجارية في ظل البطالة المتفشية والفقر المدقع ، وهو ما يعيق عملية الشمول المالي بسبب خوف البنوك من تعثر قروضها وخسارتها لودائع العملاء، مما يدعم بدرجة كبيرة الشمول المالي السلبي مما يحجم دور البنوك واقتصار خدماتها على تقليل المخاطرة قدر الإمكان ولو على زيادة معدلات الفقر في فلسطين.

بناءاً على نتائج اختبار GMM الواردة في الجدول (14) ، والذي يوضح اختبار التجانس من الدرجة الأولى والذي بلغ (0.0842) وهو رفض الفرضية الصفرية عند مستوى(10 %) والتجانس من الدرجة الثانية والبالغ (0.6307) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية مما يسمح لنا بقراءة النتائج وتفسيرها، حيث يمكن استنتاج وجود مؤشرين جزئيين للشمول المالي يُظهران تأثيرًا ايجابياً كبيرًا على نسبة الفقر الى عدد السكان ،وهذين المؤشرين الجزئيين هما عدد فروع البنوك التجارية بمستوى أهمية (10 %) ونسبة التضخم في البنوك بمستوى الأهمية (10 %). حيث بلغ المؤشر الأول (0.0890) وهذا يعني ان البنوك قامت بتمكين الجميع الافراد والعائلات والشركات الى الوصول الى الخدمة المالية الرسمية بسهولة وبتكاليف قليلة ،وبطريقة ميسرة من خلال انتشار الفروع البنكية في محافظات الفلسطينية مما يحسن الوضع المالي للمواطنين ان كان من حيث الادخار بشكل رئيسي ، أو حتى الصمود امام الصدمات المالية او الحصول على قروض بغرض الاستثمار مشاريع صغيرة تدر عائد معقول على العائلة ، مما يقلل بشكل كبير من نسبة الفقر ،وهو ما يتفق مع دراسات كلاً من (Zia et al ،2021) و(Anthony et al ،2021) و(Khan et al ،2021)و(RATNAWATI ،2020) و(Park and Mercado ،2015) و (Seven and Coskun ،2016) والتي ترى ان الشمول المالي له تأثير إيجابي كبير على التخفيف من حدة الفقر، اما نسبة التضخم فتشير الى وجود تأثير إيجابي على التخفيف من حدة الفقر فكل ما انخفض التضخم على السلع والخدمات بشكل

عام والخدمات المصرفية بشكل خاص، كلما تشجع المواطنين على الوصول الى الخدمات المصرفية الرسمية ،مما يعمل بدوره على التخفيف من حدة الفقر وهو ما يتفق مع دراسة (Rioja and Valev، 2004) و دراسة (Beck et al ، 2007) ، ويظهر مؤشر سلبي وحيد من مؤشرات الشمول المالي وهو متغير التسهيلات المصرفية عند مستوى أهمية (10 %) حيث بلغ (0.0600) ، حيث ان التسهيلات المصرفية المقدمة داخل الاقتصاد الفلسطيني تزيد من الفقر بمقدار(13.8 %) بسبب عدم رغبة البنوك في المخاطرة وحصر النسبة الأكبر من تسهيلاتها في ضخ القروض الاستهلاكية التي يلجأ لها الافراد او العائلات لغايات اجتماعية غير مدرة للربح مثل الزواج او شراء أصول وعقارات مما يغرقهم في ديون تستمر لسنوات طويلة ويزيد من فقرهم ، وهو ما يتفق مع دراسة (Khan، 2011) والذي يرى الى ان الشروط المفروضة على القروض للطبقات الدنيا تؤدي بسمعة البنك الى الانحدار والمخاطرة، كما ان هناك مؤشرات أخرى لأبعاد الشمول المالي، وهي وعدد الحسابات المصرفية لدى السكان ، وعدد أجهزة الصراف الآلي ، والودائع ليس لها تأثير كبير على نسب الفقر.

النموذج الرابع: يوجد علاقة إيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المالي والذي ينص على:

$$LBL_{it}=LBL(-1)_{it}+LBA_{it}+LBB_{it}+LATMS_{it}+D_{it}+BF_{it}+LINF_{it}+\varepsilon_i$$

الجدول رقم (9)

نتائج اختبار الانحدار OLS و GMM للفرضية الرابعة تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

OLS				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.591379	1.232537	2.102475	0.0385
LBA	-0.278666	0.133572	-2.086252	0.0400
LBB	0.858719	0.227489	3.774775	0.0003
LATMS	0.085844	0.166595	0.515286	0.6077
D	0.000708	0.000505	1.402059	0.1646
BF	2.95E-05	0.000696	0.042303	0.9664
INF	-0.074583	0.086820	-0.859046	0.3928
F	Prob	R^2	Adj R^2	
56.92479	0.0000	0.804498	0.790366	
Panel Generalized Method of Moments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBL(-1)	0.538943	0.196260	2.746072	0.0088
LBA	0.031889	0.068892	0.462880	0.6458
LBB	0.390073	0.369690	1.055135	0.2973
LATMS	0.106996	0.158802	0.673771	0.5041
D	-0.001019	0.000325	-3.131548	0.0031*
BF	0.001532	0.000398	3.844833	0.0004*
LINF	-0.034726	0.042164	-0.823594	0.4147
Cross-section fixed (first differences)				
Mean dependent var	S.E. of reg	J-statistic	Prob(J-statistic)	S.D. dependent var
0.266292	0.159098	17.14780	0.248387	0.358335
Arellano-Bond Serial Correlation Test				
Prob.	SE(rho)	rho	m-Statistic	Test order
AR(1)	-0.755848	-0.124736	0.165028	49700.
AR(2)	-0.482669	-0.066887	0.138578	0.6293

*Significant in 1% significance level**Significant in 5% significance level***Significant in 10% significance level

يتضح من الجدول السابق رقم (9) انه يمكن ان يؤثر الشمول المالي على الاستقرار المالي عند مستوى أهمية(1 %) ، وهو ما يوضحه اختبار (F) ، وهو ما يتسق تماماً مع طبيعة كون(R^2) كبيرة حيث وصلت الى حوالي(80.4 %) عند نموذج المربعات الصغرى (OLS) ،وهذا يعني ان الشمول المالي يفسر ما نسبته(80.4 %) من الاستقرار المالي بينما الباقي يعود الى عوامل أخرى ، هذا يعني ان الزيادة في الشمول المالي في فلسطين يعمل على زيادة الاستقرار المالي من خلال توعية الافراد بأهمية الشمول المالي وتمكينهم للحصول على خدمات مصرفية بدرجة

كبيرة، لكن الاستقرار المالي المقاس بالقروض المتعثرة يعود بدرجة كبيرة الى إجراءات البنوك ومتطلباتها الشديدة والمبالغ بها احياناً لمنح القروض للتفادي مخاطر التعثر المالي إضافة الى رغبتها الكبيرة في منح الائتمان لذوي الدخول الثابتة من الموظفين او ممن يستطيعون الحصول على كفيل يكفل لهم ضمان سداد قروضهم شريطة ان يكونوا ممن الذين يمتلكون حسابات مصرفية داخل البنك لضمان عملية السداد مما يفسر النتيجة العالية التي تم الحصول عليها من القوة التفسيرية.

بناءاً على نتائج اختبار GMM الواردة في الجدول (15) ، والذي يوضح اختبار التجانس من الدرجة الأولى والذي بلغ (0.0497) وهو رفض الفرضية الصفرية عند مستوى(5 %) والتجانس من الدرجة الثانية والبالغ (0.6293) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية مما يسمح لنا بقراءة النتائج وتفسيرها ،حيث يمكن استنتاج وجود مؤشرين جزئيين للشمول المالي يظهر احدهما تأثيرًا ايجابياً ضئيلاً بينما الاخر يظهر تأثير سلبي قليل ايضاً. اما الإيجابي فهو حجم التسهيلات المصرفية حيث يظهر عند مستوى الأهمية (1 %). حيث بلغ (0.0004) يشير الى الأثر الإيجابي التي تقوم به التسهيلات المصرفية في خلق الاستقرار المالي من خلال حفاظ البنوك نسب القروض الممنوحة حتى في ظل جائحة كورونا التي شهدت زيادة التسهيلات المصرفية لخلق استقرار اقتصادي داخل السوق من خلال اقبال التجار عليها لسداد التزاماتهم ،الامر الذي أكد على ان زيادة الشمول المالي يؤدي الى خلق المزيد من الاستقرار المالي وهو ما يتفق مع دراسة كلا من (Duc HongVo et al ، 2021) مثل دراسة(Thathsarani et al،2021) ، (Hannig & Jansen, 2010) (Pearce , 2011)، وحيث توصلت الدراسات السابقة ان الشمول المالي يتيح الوصول إلى التسهيلات المصرفية يساهم بشكل إيجابي في استقرار القطاع المصرفي مالياً داخل الاقتصاد .

ويظهر مؤشر سلبي وحيد من مؤشرات الشمول المالي وهو متغير الودائع عند مستوى أهمية(1 %) حيث بلغ (0.0031) ، حيث أن الودائع تسبب ضعف الاستقرار المالي داخل الاقتصاد فأن كان الشمول المالي المتمثل في الوصول الى العملاء ،وتقديم الخدمة المصرفية المتمثلة في قبول الودائع المصرفية الفائضة وبقائها في البنوك دون الاستفادة منها، سيخلق خسائر كون الأصل السائل يعتبر خسارة في حال عدم استثماره ،وهو ما يتفق مع دراسة (Neaime و Gaysse، 2018) في أن زيادة الشمول المالي تساهم بشكل سلبي في الاستقرار المالي من حيث متغير التضخم، كما ان هناك مؤشرات أخرى لأبعاد الشمول المالي، وهي وعدد الحسابات المصرفية لدى السكان، وعدد أجهزة الصراف الآلي، فروع البنوك، والتضخم ليس لها تأثير كبير على الاستقرار المالي.

النتائج:

لقد تناولت هذه الدراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 – 2020) ومن خلال ما سبق وصل الباحث على عدة نتائج هامة من أبرزها: توضح النتائج وجود عدة مؤشرات للشمول المالي تظهر تأثيرًا سلبياً تجاه النمو الاقتصادي ، وهي مغيرات عدد الحسابات المصرفية (LBA) واجمالي الودائع (D)ونسبة التضخم ( ) INF على النمو الاقتصادي، وعدم وجود أثر معنوي لباقي مؤشرات الشمول المالي ، و تبين وجود أثر معنوي سلبي للشمول المالي عليه من خلال متغير التضخم. بينما لا يوجد أثر معنوي لباقي متغيرات الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتبين من خلال النتائج وجود أثر إيجابي معنوي للشمول المالي لمتغيرات: عدد الفروع البنوك والمكاتب: ونسبة التضخم على نسبة الفقر الى عدد السكان، و لا يوجد أثر معنوي للأبعاد الشمول المالي المتبقية ، واظهرت النتائج ايضاً وجود إثر معنوي إيجابي للتسهيلات

المصرفية واخر سلبي على متغير الودائع على الاستقرار المالي، فيما لم نتحصل على أي أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي وهي: عدد الحسابات المصرفية لدى السكان، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد فروع البنوك والمكاتب، والتضخم على الاستقرار المالي.

الخلاصة:

من خلال ما سبق نستطيع القول ان الشمول المالي في تطور مستمر داخل دولة فلسطين في ظل تطور القطاع المصرفي الفلسطيني في ظل وجود سلطة النقد الفلسطينية، والتي تنظم العمل البنكي وتحافظ على علاقة البنوك ببعضها من خلال مراقبة عمل البنوك الكبيرة ، ومراقبة الحسابات المصرفية وتقليل المخاطر بدرجة كبيرة على البنوك، من خلال منح تسهيلات كبيرة من سلطة النقد، وتعبئة المدخرات العامة فيها نتيجة ثقة المواطن بالدولة، إضافة الى تقليل التكاليف على المعاملات والمعلومات المالية والمصرفية والائتمانية، لكي تستطيع البنوك تزويد الافراد ذوي المشاريع متناهية الصغر والأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول ومنتجات مالية مناسبة وفي الوقت المناسب وبتكاليف أقل اخذين بعين الاعتبار نجاح تجربة بنك جرامين في بنغلادش.

حيث أن توسيع الشمول المالي مناسب لتعزيز الاستقرار في القطاع المصرفي في فلسطين لذلك، يجب ان ان تقوم الحكومة بتوجيه القطاع المصرفي نحو استهداف الشرائح الفقيرة من السكان في بناء مشاريع تساعدهم على تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال تقديم ضمانات حكومية لهذه القروض بغية تقليل نسب الفقر العالية في فلسطين ، وضرورة توسيع المنتجات المالية لأولئك الذين يعانون من نقص الخدمات، حيث ستحصل البنوك على فرصة كبيرة للاستفادة من المصادر الثابتة للأموال والودائع لأنشطة الإقراض، ولكن ستحقق تعزيز استقرار العمليات في القطاع بأكمله وزيادة الأرباح والتي ستقوم البنوك بنوع من المخاطرة المدروسة لتعظيمه، حيث يعد توسيع الشمول المالي ضروريًا وعاجلًا لدعم استمرار النمو الاقتصادي والتنمية، على سبيل المثال، فإن فلسطين، التي لديها حوالي 1 فرعًا مصرفيًا لكل (12674) مواطن بالغ ومؤشر شمول مالي يبلغ (37.9%) وهي مؤشر جيد الى حد ما ، ومن المتوقع ان يصل الى 50 % بحلول عام 2025 وهو مؤشر مرتفع، وهي قريبة الى حد ما من الوصول الى تحقيق التكامل المالي والنظام المالي الشامل ولوصول الى الهدف المنشود يجب العمل على تعزيز سياسات الشمول المالي وتوزيع نشر الخدمة المصرفية الى أكبر قدر ممكن من السكان ووصول الى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة نوصي بمجموعة من التوصيات من أهمها:

1. يجب على سلطة النقد الفلسطينية القيام بتنظيم عمل البنوك ومنع توافر فرص حدوث احتكار من خلال تنظيم عمل الهيكل المصرفي الفلسطيني ومراقبة عمل البنوك الكبيرة خاصة، ومراقبة الحسابات المصرفية قدر الإمكان.
2. ضرورة ان تركز البنوك في حملاتها التسويقية على الفئات المحرومة مثل الشباب والمرأة وتقديم لها خدمات مصرفية متنوعة، وان تعمل على تزويد الافراد ذوي المشاريع متناهية الصغر والأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول ومنتجات مالية مناسبة وفي الوقت المناسب وبتكاليف أقل.
3. يجب على الحكومة ان تلعب دوراً هاماً في تحقيق نظام مالي أكثر استقراراً من خلال الضغط على البنوك لتصميم اليات اقراض مخصصة بناء على ظروف المقرضين المالية مما يقلل مخاطر تعثر القروض.

4. يجب ان ان تقوم الحكومة بتوجيه القطاع المصرفي نحو استهداف الشرائح الفقيرة من السكان في بناء مشاريع تساعدهم على تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال تقديم ضمانات حكومية لهذه القروض بغية تقليل نسب الفقر العالية في فلسطين
5. ضرورة توسيع المنتجات المالية لأولئك الذين يعانون من نقص الخدمات، حيث ستحصل البنوك على فرصة كبيرة للاستفادة من المصادر الثابتة للأموال والودائع لأنشطة الإقراض.
6. يجب العمل على تعزيز سياسات الشمول المالي وتوزيع نشر الخدمة المصرفية الى أكبر قدر ممكن من السكان ووصول الى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع العربية :

أمياي، عبد المجيد: **محاربة الفقر: تجربة بنك جرامين. صحيفة الحوار المتمدن** ، مجلد 8 ، عدد 20، 2007، ص ص 134-145

البنك الدولي: **احصائيات البطالة والتضخم**، البنك الدولي، 2021م.

البنك الدولي: **تقرير التنمية العالمي**، البنك الدولي، 2012 م.

البنك المركزي الأردني. (2015). الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي. عمان ، الأردن: البنك المركزي الأردني.

جهاز الاحصاء الفلسطيني: **الحسابات القومية الفلسطينية** ، منشورات الإحصاء الفلسطيني ، رام الله، فلسطين ، 2019 م

الجهاز المركزي للأحصاء: **احصائيات المؤشرات الاقتصادية**، رام الله: الاحصاء الفلسطيني، 2021م

الجويني، جمال وموعش، محمد: **أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية**. القاهرة . مصر: صندوق النقد العربي. الدائرة الاقتصادية ، 2020 م.

حمدان، بدر سعيد وأبو دية، ماجد: **أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين**، مجلة الاقتصاد والمالية ، مجلد 4 ، عدد 2، 2018 م ، الصفحات 177-188.

دردور، اسماء و حركات، سعيدة: **اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017**، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، مجلد 10 ، عدد 4، 2020 م،الصفحات 71-90.

سلطة النقد الفلسطينية: **احصائيات الودائع المصرفية**، منشورات سلطة النقد، رام الله ، فلسطين ، 2021م

سلطة النقد الفلسطينية: **الشمول المالي في فلسطين** منشورات سلطة النقد ، رام الله ، فلسطين: ، 2016م

سلطة النقد الفلسطينية: **تقرير التضخم** . منشورات سلطة النقد ، رام الله ، فلسطين، 2020م

سلطة النقد الفلسطينية: **تقرير الشمول المالي في فلسطين**. منشورات سلطة النقد ، رام الله ، فلسطين، 2020م

سلطة النقد الفلسطينية، و معهد ماس للدراسات الأقتصادية: **تقرير الشمول المالي في فلسطين**، منشورات سلطة النقد، رام الله ، فلسطين ، 2020 م

الشايب، إيهاب طلعت: **أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة-دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر**، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، جامعة عين شمس ، القاهرة، مصر ، 2010 م.

شرف، سمير والصائغ، وجد رفيق: **أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة جامعة حماة ، مجلد 4 ، عدد 6، 2021

عامر، غزال عبد العزيز: **الأقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية (النظرية - الطرائق - التطبيقات) ، ط1** ، معهد الدراسات والبحوث الأحصائية ، جامعة القاهرة، غزة ، 2015.

العامري، سعود مشكور والعتابي، محمد حسن: **المعالجة المحاسبية للتضخم الاقتصادي** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2020م

كونت، اسلي ديميرجوتش وكلابر ، ليورا وسينجر ، دروثي وانصار ، سنية وهيس ، جيك: **قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي**، 2017م. تم الاسترداد من مجموعة البنك الدولي:
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29510/211259ovAR

محمود، حسن امين: **أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، مجلد 11 ، عدد 2 ، الجزء الثاني، 2020 م ، الصفحات 297-342.

مرار، رابح: **تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشرات النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي في دولة فلسطين المحتلة**، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2016م

نوفل، أسامة: **الحسابات القومية الفلسطينية: تحليل المؤشرات**. رام الله: مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين، 2006 م.

قائمة المراجع الأجنبية:

Aduda, J., & Kalunda, E. (2012). Financial Inclusion and Financial Sector Stability With Reference To Kenya: A Review of Literature. Journal of Applied Finance & Banking, vol. 2, issue 6, 8.

Ahmad, D. (2018). Financial Inclusion and Financial Stability: Survey of the Nigeria's Financial System. International Journal of Research in Finance and Management, Vol 1 , No 2, pp. 47-54.

Anthony , Y. N., Hadrat , Y., & Tweneboah, G. (2021). The effect of financial inclusion on poverty reduction in Sub-Sahara Africa: Does threshold matter. Cogent Social Sciences, Vol 7 , No 1.

Arellano, M., & Bond, S. (1991). Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations. Rev. Econ. Stud. 58, 277. [CrossRef].p. 277.

Arellano, M.; Bover, O. (1995). Another look at the instrumental variable estimation of error-components models. J. Econ. 68, 29–51.[CrossRef]

Banerjee, R., & Donato, R. (2020). The Effects of Financial Inclusion on

Evidence from China. Sustainability, Vol. 10, No.9.

Chima, M. M., Babajide, A. A., Adegboye , A., & Kehinde. (2021). The Relevance of Financial Inclusion on Sustainable Economic Growth in Sub-Saharan African Nations. Sustainability 13, 5581. Retrieved from https://doi.org/10.3390/ su13105581

Collard , S. (2010). Toward financial inclusion in the UK: Progress and challenge. . Public Money & Management, 27(1), pp. 13-20.

D Dollar و، A Kray .(2002) .Growth is Good for the Poor .Journal of Economic Growth, 7(3).PP.225-195

D Pearce .(2011) . Financial Inclusion in the Middle East and North Africa .World Bank Washington, DC:: https://doi.org/10.1596/1813-9450-5610

D Pearce .(2011) . Washington, DC: World Bank Policy Research Working Paper Series No. 5610.: World Bank. https://doi.org/10.1596/1813-9450-5610.

Demirguc-Kunt, A., & Klapper, L. (2012). Washington, DC: World Bank.

Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Singer, D. (2017). Financial Inclusion and Inclusive Growth : A Review of Recent Empirical Evidence. Retrieved from Policy Research Working Papers: http://hdl.handle.net/10986/26479

Development Outcomes: New Insights from ASEAN and East Asian Countries ERIA . Discussion Paper Series No. 342.

Bank of England. (2009). The role of macroprudential policy. Baskaya: Bank of England Discussion Paper, November.

Baron, M., & Xiong, W. (2014). Credit expansion and financial instability: Evidence from stock prices. Retrieved from 8. Baron, M and Xiong, W (2014). Credit expansion and financial instability: Evidence from stock prices.Princeton Univerrsity: http://www. princeton. edu/~ wxiong/papem/CreditExpansion

Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Martinez, P. M. (2007). Reaching Out: Access to and Use of Banking Services Across Countries. Journal of Financial Economic, 85(1), pp. 234-266.

Bond, S. R., Hoeffler, A., & Temple, J. (2000). GMM Estimation of Empirical Growth Models. Retrieved from https://ssrn.com/abstract=290522

Brune, L., Giné, X., Goldberg, J., & Yang, D. (2011). Commitments to Save: A Field Experiment in Rural Malawi. World Bank Policy Research Working Paper Series No. 5748. Washington, DC: World Bank.

Chen, F., Feng, Y., & Wang, W. (2018). Impacts of Financial Inclusion on Non-Performing Loans of Commercial Banks:

F Rioja و، N Valev .(2004) .Does One Size Fit All? A Reexamination of the Finance and Growth Relationship . .Journal of Development Economics,74(2). pp.447-429 . https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2003.06.006

Fabya. (2011). Analysis of the influence of financial sector developments on economic growth in Indonesia. Journal of the Faculty of Economics and Management.

Fouejieu, A., Sahay, R., Cihak, M., & Chen, S. (2020). Financial inclusion and inequality: A cross-country analysis. The Journal of International Trade & Economic Development.

Girón, A., Kazemikhasragh, A., & Cicchiello, A. F. (2021). Financial Inclusion Measurement in the Least Developed Countries in Asia and Africa. Retrieved from J Knowl Econ: https://doi.org/10.1007/s13132-021-00773-2

Gould, M. D., & Melecky, M. (2017). Risk and Returns: Managing Financial Trade-Offs for Inclusive Growth in Europe and Central Asia.

Hannig, A., & Jansen, S. (2010). Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues. Retrieved from ADBI Working Paper 259. Tokyo: Asian Development Bank Institute: http://www.adbi.org/workingpaper/2010/12/21/4272.financial.inclusion.stability.policy.issues/

Dienillah, A. A., & Anggraeni, L. (2018). Impact of Financial Inclusion on Financial Stability based on Income Group Countries. Bulletin of Monetary Economics and Banking, Vol. 20, No.4, pp. 1-14.

Dienillah, A., & Anggraeni, L. (2018). Impact of Financial Inclusion on Financial Stability based on Income Group Countries. Bulletin of Monetary Economics and Banking, Vol. 20, No.4, pp. 1-14.

Dinabandhu , s. D. (2018). financial inclusion and economic growth linkage: some cross-country evidenc. journal of financial economic policy, 10(3), pp. 369-385.

Dinabandhu sethi, D. (2018). financial inclusion and economic growth linkage: some cross-country evidence. journal of financial economic policy, 10(3), pp. 369-385.

Dixit, R., & Ghosh, M. (2013). Financial Inclusion for Inclusive Growth of India: A Study of Indian States. International Journal of Business Management & Research, 3(1), pp. 147-156.

Duc Hong , V., Nhan, T., & Thi-Hong , V. (2021). Financial inclusion and stability in the Asian region using bank-level data. Borsa Istanbul Review. Volume 21, Issue 1, pp. 36-43.

Easterly, W., & Fischer, S .(2001) .Inflation and the Poor .Journal of Money Credit Bank, 33(2).PP.178-160

Causality and Causes. Journal of Monetary Economics. 46: 31, pp. 133-143.

M Arellano, O., Bover .(1995) .Another look at the instrumental variable estimation of error-components models .J. Econ68. pp –29 .51

M Ravallion و ،G Datt .(1999) .When is Growth Pro-Poor? Evidence from the Diverse Experiences of India's States. World Bank Policy Research Working Paper No. 2263. Washington, DC: World Bank .World Bank Policy Research Working Paper No. 2263. Washington, DC: World Bank.: World Bank.

Mushtaq, R., & Bruneau, C. (2019). Microfinance, financial inclusion and ICT: Implications for poverty and inequality. Retrieved from Technology in Society, 59, 101154.: https://doi.org/10.1016/j.techsoc.2019.101154

Naceur, S. B., & Samir, G. (2007). Stock Markets, Banks, and Economic Growth: Empirical Evidence from the MENA Region. Research in International Business and Finance, 21(2), pp. 297-315.

Ndlovu, G., & Toerien, F. (2020). The distributional impact of access to finance on poverty: Evidence from selected countries in Sub-Saharan Africa. Research in International Business and Finance.

Neaime, S., & Gaysse, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence

Housman, J. A. (1987). Specification in Tests in Econometrics. Econometrica , Vol 46 , No11, pp. 12-51.

Huong, N. (2018). The Impact of Financial Inclusion on Monetary Policy: A Case Study in Vietnam. Journal of Economics and Development, Vol. 20, No. 2, pp. 5-22.

Jose, M., & Garcia, R. (2016). Can financial inclusion and financial stability go hand in hand. Economic Issues, Vol. 21, No. 2, pp. 81-103.

Khan, H. R. (2011). Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin. Retrieved from Speech at BANCON. BIS Working Paper: http://www.bis.org/review/r111229f.pdf

Khan, I., Sayal, A. U., & Khan, M. Z. (2021). Does financial inclusion induce poverty, income inequality, and financial stability: empirical evidence from the 54 African countries? Journal of Economic Studies, Vol. 17 No. 33.

Klapper, L., El-Zoghbi, M., & Hess, J. (2016). Achieving the sustainable development goals: The role of financial inclusion. Retrieved from Working-Paper-Achieving-Sustainable-Development-Goals-Apr-2016_0.pdf.: https://www.cgap.org/sites/default/files

Levine , R., Loayza , N., & Beck , T. (2005). Financial Intermediation and Growth:

from poverty and inequality .Finance Research Letters, pp. 230-237.

Park, C. Y., & Mercado, R. (2015). Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia. Retrieved from Asian Development Bank.: https://www.adb.org/sites/default/files/publication/15314

Pearce, D. (2011). Financial Inclusion in the Middle East and North Africa.Washington, DC: World Bank. Retrieved from World Bank: https://doi.org/10.1596/1813-9450-5610

Ratnawati, K. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia. The Journal of Asian Finance, Economics and Business.Volume 7, Issue 10, pp. 73-85.

Serafeim, G., & Eccles, R. G. (2013). Sustainability in financial services is not about being green. Retrieved from HBR Blog Network.

Seven, U., & Coskun, Y. (2016). Does financial development reduce income inequality and poverty? Evidence from emerging countries. Emerging Markets Review, 26(4), pp. 34-63.

Talalweh, M. A., & Samarah, A. W. (2021). The Effect oFinancial Inclusion on Economic Growth and Human Development: A Case Study of the Islamic World. Tanmiat Al-Rafidain, Volume 40, Issue 129, pp. 185-202.

Thathsarani, U., Wei, J., & Samaraweera, G. (2021). Role in Economic Growth and Human Capital in South Asia: An Econometric Approach. Sustainability 13(32).

Tissot, B., & Gadanecz, B. (2017). Measures of financial inclusion - a central bank perspective. Paper Prepared for a Meeting at the Bank of Morocco: CEMLA – IFC Satellite Seminar at the ISI World Statistics Congress on “Financial Inclusion”.

yilmaz bayar, M. D. (2018). financial inclusion and economic growth: evidence from transition economies of european union. journal of international finance and economics , 18(2), pp. 95-100.

Yoshino, N., & Morgan, P. (2018). Financial Inclusion, Financial Stability and Income Inequality: Introduction. The Singapore Economic Review,Vol. 63, No. 1, pp. 1-7.

Zia, I., & Prasetyo, P. (2018). Analysis of Financial Inclusion Toward Poverty and Income Inequality. Jurnal Ekonomi Pembangunan: Kajian Masalah Ekonomi dan Pembangunan, 19(1), pp. 114-125.

The impact of financial inclusion on economic growth, poverty and financial stability in Palestine, a standard study for the period between (2010-2020)

Alaa Razia
alaa.razia@najah.edu

Mostafa Omarya
Mostafaomarya5@gmail.com

Abstract: The study aimed to identify the impact of financial inclusion on economic growth, poverty and financial stability in Palestine, a standard study for the period between (2010-2020). The data was collected through financial statements and annual reports of data issued by banks annually in the period between 2010 - 2020, and the results of the study showed: that there is a significant negative impact of financial inclusion through the number of bank accounts, total deposits and the percentage of Inflation on economic growth, as it was found that there is a negative significant effect of the banking facilities variable on the poverty rate, and based on the results of the study, a set of recommendations emerged, the most important of which are: The Palestinian Monetary Authority should organize the work of banks and prevent the availability of opportunities for monopoly by regulating the work of the Palestinian banking structure Monitoring the work of large banks in particular, and monitoring bank accounts as much as possible, the need for banks to focus in their marketing campaigns on disadvantaged groups such as youth and women, and to provide It has a variety of banking services, and works to provide individuals with micro-enterprises, families and small and medium-sized companies with appropriate and timely financial solutions and products at lower costs.

KeyWords: financial inclusion, economic growth, poverty, financial stability, generalized moments test (GMM).